الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم اقتصادية: تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

تفعيل دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

دراسة حالة: مصرف السلام الجزائر– 2019/2013–

إعداد الطالبتين:
– دابة زوفية ايناس
– بن موسى مروى

الأستاذ المشرف:
–د.زنكري ميلود

السنة الجامعية: 2020–2021

شكر و تقدير:

الحمد لله ما تناهى دربٌ ولا ختم جهد ولا تم سعيٌ إلا بفضله، الحمد لله على البلوغ ثم الحمد لله على التمام.

يقال انه

"من لم يشكر القليل فهو لن يشكر الكثير ، و من لم شكر الناس لم يشكر الله"

اليوم ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية و قبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر و الامتنان و الشكر و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة.. اساذتنا الكرام، أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

و نخص بالذكر أستاذنا الموقر" زنكري ميلود" الذي لن نستطيع أبدا أن نحق حقك نظير مجهوداته معنا، فقد كان المنارة التي تقدر على إنارة العقول المظلمة، بالإضافة إلى كونه الشجرة التي تعود إلينا بثمارها المثمرة

و في الأخير نتقدم بأروع كلمات شكر معطرة برائحة الفل و الريحان لكل من ساعدنا في الظروف وفي العسر قبل اليسر فمهما قدمنا من كلمات شكر لا نستطيع أن نوفي.

الاهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة. حبيبنا و نبينا نور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى بسمة العمر .. أمل و معنى الحياة .. إلى أجمل الأوطان .. إلى التعزية في الحزن والرجاء في اليأس والقوة في الضعف...إلى أرق الألحان وأعذب الأنغام.. بريق في سماء الكون إعجاز من الله، أقدس معاني الحب وأعظم هبات الحياة.. أمي

إلى الحضن الأمن..إلى من علمني معنى الحياة.. إلى من امسك بيدي في كل خطوة و درب .. إلي سندي و مشجعي .. إلى من اطلب منه نجمة فيهب لي السماء .. إلى من تغفو جميع القلوب و قلبه لا يغفو .. أبي

إلى الأنيس في الطفولة، والعضد في الرجولة.. قطعة مني، إذا مسه الضر مسني ضعفه.. إلى قوتي و رفيق الدرب ..أخي

إلى نصف ابتساماتي و نصف حياتي.. إلى الحكاية التي لا تصفها الحروف .. إلى الملاك الصغير ..و إن كانت في الحياة عتمة فهي النور الذي يضيء .. أختي

إلى الحب المملوء بالشغب الجميل.. إلى صديقة و زميلة الدرب منذ الأزل .. من أشاركها اليوم هذه المذكرة.. مروى

إلى من اخطوا اليوم أخر خطوات أوفي له بوعد بيننا، رحل مبكرا قبل أن يراني أتممه .. جدي جلول –رحمه الله–

إلى نبع الحب و التشجيع .. إلى من امنوا بي و بقدراتي ..إلى من أحزنهم دمعي و أسعدتهم ابتسامتي و بهجتي .. عائلتي و بالأخص جدي العياشي

إلى صديقات فرقتنا المسافات و جمعتنا الصدف و القلوب

بسمة، فريال، نوال، إيمان، رجاء، لينا، مارية، مروة، رشا، رانية، سارة، ندى

إلى الغاليتين هبة و اسماء.

إلى اطيب الاشخاص و الارواح و اقربهم للقلب

ايمن، مهدي، ياسين، شيماء، فيفي، خالد، ادم، ياسمين، ايمان، نذير، امين، اكرام، هيثم، امينة، رنيم، عفاف، نعيم، ليندة، حسين، انيس، محمد، توفيق، جودار، يونس، لطفي، انفال، خديجة، بثينة، ريان، المهدي، رسيم، نجيب، امين، انيس.

الإهداء:

اللهم إن نعمك كثيرة علينا لا نحصيها ولا نحصي ثناء عليك ولا نقدر وأنت سبحانك كما

أثنيت على نفسك وأنت سبحانك غني عن العالمين، لك الحمد والشكر حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

الحمد الله بلغتنا و قدرتنا على إنهاء عملنا المتواضع هذا

:أهدي ثمرة جهدي هذا إلى

والداي العزيزين أدامكما الله لي

أختاي قرتا عيني" فاطمة الزهراء ووداد"

سندي أخي العزيز "عبد السلام "

إلى كل من ساندني و شجعني في مشواري هذا و أخص بالذكر من سهرت معي ليال و كان لها الفضل في اكتمال هذا العمل رفيقتي "مروة بوسالم"

لنجمتي المضيئة دائما "منال رزيق"

إلى من كان يشجعني دائما للتميز و التألق "أنيس أحمد فورار"

إلى من وثق بي و بقدراتي "جبريل ادم المدني"

إلى من قدموا يد العون لي دائما أصدقائي "لحلو فريال،ريغي أسماء، مزعاش هبة، أنفال، ايمان بن الجدة و صابر سويسي، ندى ياسر السيد ، لطفي، أمين، شيماء، رجاء، يونس،انيس، أيمن، بسمة،سارة ، كوثر، ، سارة ، مروة ، رشا، جودار، خالد "

إلى رفيقتي في هذا العمل "روفية"

إلى كل من جمعني بهم حسن الصداقة و الرفقة الطيبة كل باسمه

إلى كل أساتذتي في مختلف الأطوار ،

إلى كل من كان عونا لنا في عملنا هذا

الدعاء:

" اللهم لك الحمد يا من علم الأنبياء والمرسلين، اللهم لك الحمد يا من علم الملائكة المقربين، اللهم لك الحمد يا من علم العلماء العاملين، اللهم لك الحمد يا من علّم الأولياء والصالحين، اللهم يا مؤنس كل وحيد ويا صاحب كل فريد ويا قريبًا غير بعيد ويا شاهدًا غير غائب ويا غالبًا غير مغلوب صلِ على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأميّ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

اللهم يا من قلت وقولك الحق (وَعَلَّمناهُ مِن لَدُنّا عِلمًا)، ارزقني من لدنك علمًا يقربني إليك، اللهم يا من قلت وقولك الحق (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ)، اجعلني من عبادك المتقين، وعلمني ما ينفعني وانفعني بما علمتني وزدني علمًا وعملاً وفقهًا وإخلاصًا في الدين."

مقدمة

مقدمة:

رغم التطور الهائل في قطاع الخدمات المالية نتيجة التطورات التكنولوجيا إلا أنه لا يزال هنالك أكثر من ثلث العالم مستبعدين من الخدمات المالية الرسمية و ذلك لأسباب متعددة من بينها العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والجغرافية وارتفاع التكاليف إضافة للعوائق التكنولوجيا، هذا ما دعى إلى تكاتف المجتمع الدولي للسعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إشراك كل شرائح المجتمع خاصة الفقيرة والمهمشة في منظومة الاقتصاد والنظام المالي، ذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم للحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم بكل عدالة وشفافية عبر قنوات تتسم بالمسؤولية والاستدامة تجسيدا للشمول المالي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، الاستقرار المالي والكفاءة المالية وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية .

وبين الأدوات التي لها دور مهم في تعزيز الشمول المالي الصيرفة الإسلامية، ويبرز ذلك من خلال محاولتها لتطوير خدماتها وإيجاد نماذج إسلامية مستدامة وتكوين نظام مالي شامل يرمي إلى احتواء الفئات التي تقصي أنفسها من الخدمات المالية الرسمية لأسباب دينية و ثقافية، نظرا لأهمية الشمول المالي قامت معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع استراتيجيات فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي وقد تبنت الجزائر هذه الرؤية العالمية حيث قامت ببذل جهود لتحقيق الشمول المالي وتعزيزه رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها.

وعليه، انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية :

كيف يتم تفعيل دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي في المصارف الإسلامية الجزائرية ؟

وتتفرع عدة أسئلة فرعية منها:

- ما المقصود بالشمول المالي ،أهميته، أهدافه، أبعاده؟
- ماهو واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية؟
- فيما تتمثل الحلول التي يقترحها التمويل الإسلامي أمام معيقات الشمول المالي؟
- ما مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في دعم وتعزيز الشمول المالي؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة ومعالجة موضوع دراستنا قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يعد الشمول المالي من المواضيع التي تعطيها المصارف الإسلامية أهمية في إطار أهدافها.
- يُسهم الشمول المالي في تحقيقه للاستقرار الاقتصادي والمالي.
- تحاول المصارف الإسلامية احتواء أكبر عدد ممكن من الأشخاص في دائرة الخدمات المالية الرسمية عن طريق تطويرها الدائم لمنتجاتها المالية.
- تؤدي جودة الخدمات المالية دورا كبيرا في تحقيق الشمول المالي وتعتبر احد أبعاده.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- الوقوف على مفهوم الشمول المالي وما مدى أهميته الاجتماعية والاقتصادية .
- الوقوف على ماهية الصيرفة الإسلامية .
- القيام بدراسة حول مجموعة من أفضل البنوك الإسلامية محل الدراسة واستنتاج مدى تطبيق الشمول المالي فيها .

أهمية الدراسة:

- تقديم خلفية نظرية حول موضع الشمول المالي لأهميته.
- بيان مفهوم القيمة الشمول المالي كمصطلح وأداة جديدة في المصارف الإسلامية وكذا أهميته في تحقيق قيمة إضافية اقتصاديا واجتماعيا .
- تشجيع البنوك التجارية على استخدام الشمول المالي واعتبار البنوك الإسلامية مثال ناجح و حي.
- أهمية تقييم الشمول المالي لما له من فائدة على المستثمرين والمساهمين وجل فئات المجتمع والبنك بحد ذاته.

منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي في بعض أجزائه المتعلقة بتقديم مفاهيم نظرية حول الشمول المالي والصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من أجل تحليل نتائج الدراسة التطبيقية و كذا دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية في الجزء التطبيقي، من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها و المراد منها معرفة مدى تعزيز المصارف الإسلامية للشمول المالي .

أسباب اختيار الموضوع:

- تماشي الموضوع مع التخصص، الأمر الذي دفعنا للبحث في هذا الموضوع لما له من صلة متينة بتخصصنا.
- أهمية القطاع المصرفي في اقتصاد الدولة.
- بعد جائحة كورونا زادت أهمية الموضوع في العالم كله .
- الرغبة الذاتية لتناول موضوع خاص بالمصارف الإسلامية .

الدراسات السابقة:

1- نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10 ، العدد03 ، 2019

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مايلي:

- ما هو دور الشمول المالي فيتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛
- ما هي متطلبات تحقيقه في الدول العربية؛

وقد توصلت في الأخير إلى:

أن الدول العربية بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي لاسيما في السنوات الأخيرة محاولتا منها إحداث نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها لما تحتاجه إضافة لوضعها مجموعة من القوانين التي تنسجم مع متطلبات اقتصاد السوق

2- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03 ، العدد02 ، 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة :

- هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال سياستها المتبعة؛
- إلى أي مدى استطاعت هذه الأخيرة الوصول.

وتوصلت هذه الأخيرة إلى مجموعة من النتائج :

أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة لجميع فئات المجتمع بدون تمييز مثل المعاملات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة ومسؤولة تتسم بالفعالية

كما انه قد لوحظ انه منذ عام 2010 بدأت العديد من دول بتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيأت مجموعة من الشروط لتوفير بيئة تتلاءم مع هذا الأخير، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية وكذا دعمها على تطبيق الشمول المالي وإدخاله ضمن خدمتها .

3-حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، الية تعزيز الشمول المالي بمصر في ظل التحديات و المعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، العدد 50 ، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة:

- الوقوف على أهم المؤشرات الأولية لتطبيق الشمول المالي في مصر؛
- معرفة أهم المعيقات الاقتصادية التي تواجه وتعرقل تطبيق الشمول المالي؛
- وضع وتقييم لأهم الخطوات الوطنية الموضوعة لتطبيق الشمول المالي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

إن الشمول المالي ارتبط و بشكل أساسي بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، حيث أنه يعمل علي تعزيز الإستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وكذلك النمو الاقتصادي والكفاءة المالية فضلا عن تنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل من خلال زيادة فرص حصولهم علي المنتجات المالية من قروض وتسهيلات ائتمانية وغيرها وبتكلفة منخفضة، وقد اتضح ذلك من خلال المؤشرات

الاقتصادية المطبقة فضال عن انخفاض معدلات التضخم والبطالة تدريجيا.

4- يسر برنيه، د/رامي عبيد، حبيب عطية ، كتاب الشمول المالي في الدول العربية والسياسات والتجارب ، صندوق النقد الدولي، 2019 .

هدف هذا الكتاب استعراض النقاط التالية:

- مفهوم الشمول المالي، وعلاقته الوثيقة بالاستقرار المالي؛
- دور الشمول المالي وخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحقيق أحد الأهداف السبعة عشر المحددة ضمن أهداف التنمية المستدامة والتي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030 ؛
- أهمية ودور الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تؤثر على النمو في الدور العربية.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال انجاز هذه الدراسة وأهمها يتمثل في:

-قلة المراجع في المكتبة نظرا لقلة الدراسات في هذا الموضوع.

- صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعطيات المفصلة حول مدى تعزيز الشمول المالي في المصرف

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها، فيما يلي عرض لما تم تداوله في فصول البحث:

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال مبحثين:

حيث يتناول **المبحث الأول** ماهية المصارف الإسلامية حيث تطرقنا إلى مفهوم المصارف الإسلامية ومزاياها بالإضافة إلى صيغ تمويلها وأهم التحديات التي تواجهها هذه المصارف. **المبحث الثاني** تعزيز الشمول المالي في الأنظمة المصرفية تطرقنا إلى ماهيته، إطاره المتكامل إضافة لأهم التحديات التي يواجهها المصرف وكذا علاقته مع أهم المتغيرات الاقتصادية.

وعالج **الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة** من خلال دراسة مدى تطبيق مصرف السلام الجزائري للشمول المالي، حيث تناولنا في **المبحث الأول** أساسيات حول مصرف السلام الجزائري، أهم مؤشراته المالية، صيغ التمويل المستعملة من طرفه. **المبحث الثاني** تعزيز الشمول المالي من حيث الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائري، حيث تطرقنا إلى تعزيزه من خلال حسابات الإيداع، القروض، إضافة إلى إجراءات مصرف السلام الجزائري في تعزيز الشمول المالي.

في **الخاتمة العامة** لهذه الدراسة سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل

تعتبر البنوك الإسلامية مختلفة عن غيرها من المصارف التقليدية، وذلك باعتبارها أحد أهم أشخاص السوق المالية التي سعت لتدعيم تشكيلة منتجاتها بجملة من القروض والتسهيلات البنكية وجل المعاملات الخالية من الربا، وسعر الفائدة.

وهذا بغرض تلبية أكبر قدر من طلبات زبائنها، ومع زيادة التطور التكنولوجي، ومع ازدياد الطلب على المنتجات البنكية، الأمر الذي دعا إلى ظهور مصطلح مالي اقتصادي جديد معروف بالشمول المالي، أي إتاحة الخدمات المالية المختلفة لمختلف شرائح المجتمع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات البنكية.

سنحاول من خلال هذا الفصل، التعرف على المصارف الإسلامية، وأهم خدماتها وتوضيح معنى الشمول المالي.

وسيكون ذلك من خلال :

المبحث الاول : ماهية المصارف الإسلامية

المبحث الثاني : تعزيز الشمول المالي في الأنظمة المصرفية

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

بعد التطور الهائل الذي شهده القطاع المصرفي عامة والمصارف الإسلامية خاصة، والذي يتجلى في الخطوة الكبيرة في مجال عملها والانتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث أصبحت منافسا للبنوك التقليدية برغم من جل الفروقات بينهما من طريقة العمل، والأهداف التي يعملون لتحقيقها وصولا للأسس التي يقومون عليها.

وللتعرف أكثر على هدا الأخير، إرتأينا في هذا المبحث لنحيط بجل ما يخص المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

كثيرا ما اختلف الباحثون في مجال المصارف الإسلامية إلى وضع تعريف محدد للمصارف الإسلامية، ومع تنامي دور هذه الأخيرة، الأمر الذي جعلها جزء من المنظومة المصرفية العالمية، كان لابد والوقوف على مختلف التعريفات التي نسبت لها، وفيما يلي سنقوم بتقديم أهمها:

أولا: تعريف المصارف الإسلامية

لغة: المصرف هو مكان الصرف، وبه سمي البنك مصرفا.[1]

والمصرف في لاصطلاح الفقهي هو بيع النقد بالنقد ويطلق على المكان الذي يباع فيه النقد.[2]

اصطلاحا: كان هناك اختلاف كبير من حيث التعريفات التي وضعت للمصرف الإسلامي، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان، كما أن القوانين المنظمة اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما بنكا.[3]

نذكر بعض التعريفات:

المصرف الإسلامي هو: "ذلك البنك أوالمؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".[4]

---

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وأحياء التراث**، باب الصاد،القاهرة مصر، ص559.

[2] محمد عثمان البشير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**،ط 3، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، 2007، ص213.

[3] عائشة الشقراوي المالقي، **البنوك الإسلامية–التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، ط 1،الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000، ص25.

[4] عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في المصارف الإسلامية–دراسة مقارنة–**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص397.

عرفه الدكتور أحمد النجار أنه: "مؤسسة مالية بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلام".[1]

كما تم تعريفه على أنه: "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، تهدف لتحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية".[2]

وعرف أيضا على أنه: "مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة".[3]

من خلال ما تم عرضه من تعاريف، يمكننا القول أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، اقتصادية، اجتماعية، وتنموية، تسعى إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تنموية وأهدافه وذلك لتحقيق الرفاهية للمجتمع ككل، بمراعاة الأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبعيدا عن كل المعاملات الربوية.

ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية

بعد أن عاشت البلاد الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الغربي لمدة لا بأسبها من الزمن، وبسبب تأخر تلك البلاد في جميع الحالات، سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، كان لزاما عليها أن تضع نظمها اعتمادا على الأنظمة السائدة في الغرب خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أنها تبنت النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على مبدأ التعامل بالربا في المعاملات المالية.

ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، طُرحت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على التعاملات الإسلامية، وقد انعقد في هذا الشأن المؤتمر السنوي الثاني مع البحوث الإسلامية بالقاهرة سنة 1965، حيث نصت قراراته على تحريم الربا كثيرة وقليله سواء على القروض الاستهلاكية أو الإنتاجية.

وكانت البداية بإنشاء "بنوك الادخار المحلية بمحافظة الدقهلية بمصر سنة 1963، وهي مصارف لا تقوم على علاقة (مدين/دائن)، فهي لا تقدم فوائد على الأموال المودعة لديها، ولا تأخذها

---

[1] أحمد النجارة، **البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24،القاهرة ،مصر محرم 1401، ص163.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، ط 1، دار النفائس، عمان، 2008، ص27.

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، ط1، دار المسير، عمان، 2008، ص110.

مقابلا عن القروض التي تمنحها، بل قامت على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمار تلك الأموال، وقد عرفت هذه التجربة التي استمرت أربع سنوات فقط افتتاح تسعة فروع وما يقارب المليون متعامل.

وبعد هذه التجربة، تم إنشاء أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته وهو "بنك ناصر الاجتماعي" بمصر سنة 1971، والذي حقق نجاحا كبيرا ومازال قائما لحد الساعة، وفي سنة 1975، تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، ويعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء على أساس تقاسم الأرباح.

ومنذ تلك السنة توالت عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي وامتدت الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية والأفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تمّ افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات والبنك العقاري الكويتي بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها المصرفي ككل كإيران وباكستان والسودان، وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية حوالي 400 مصرف حتى نهاية سنة 2009، بحجم أصول قدر بنحو 825 مليار دولار، بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30 %عن العام 2008 ولا تزال تتزايد ليومنا هذا.[1]

ثالثا: أهمية المصارف الإسلامية

باعتبار البنوك الإسلامية من المنظمات المالية والاقتصادية والاستثمارية التي تتميز بالجوانب الإيجابية في معاملات، فان لهذه الأخيرة أهمية بالغة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية التي يقدمها العملاء أو المساهمة في تقييم هذه المشروعات وإبداء الرأي بصددها.
- تزويد المتعاملين بالاستشارات حول صيغ العمل في البنوك الإسلامية والنقاط التي تميز معاملات دون غيرها من البنوك.[2]
- السعي لابتكار الأوعية الادخارية والاستثمارية الجديدة التي تواكب تطلعات العملاء وتشبع حاجان المتجددة.

[1] أمال لمعش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص04.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارةالإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة،2004، ص202.

- الترويج للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وإمداد المتعاملين بالاستثمار حول أفضل فرص الاستثمار.
- إعداد وتدريب الكوادر البشرية لمختلف المتعاملين لتهيئتهم للتعامل وفقاً للصيغ الإسلامية في إطار فقه المعاملات.
- ابتكار صكوك التمويل الإسلامية وصناديق التمويل بالمشاركة التي تلاءم احتياجات العملاء بمختلف خصائصهم الديمغرافية وتباين قدرات الداخلية.
- يُساهم المصرف في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويعمل على دفع الأفراد للمشاركة الإيجابية من خلال ما يقدمه من خدمات في خدمات الصد.[1]
- يقوم المصرف الإسلامي بإنشاء ودعم المنشآت الدينية والاجتماعية لمالها من دور كبير في المجتمع الإسلامي.
- تعمل البنوك الإسلامية علي تنمية الوعي المصرفي الإسلامي من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية تتفق مع مبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وما تقدمه من عمليات تمويلية واستثمارية تمثل جوهر المعاملات الإسلامية كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة وهي أساليب تتميزبها تلك البنوك عن غيرها من البنوك التقليدية.[2]
- تسهم البنوك الإسلامية بتدعيم الوعي الديني لدى أفراد المجتمع، ويتم ذلك من خلال العديد من الأنشطة والثقافة.

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **مرجع سابق**، ص203.

[2] عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص207-208.

المطلب الثاني: مزايا المصارف الإسلامية.

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف بعدة مزايا و خصائص سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا: خصائص المصارف الإسلامية.

استنادا لما تم التطرق له في المطلب الأول من تعاريف للمصارف الإسلامية وطبيعتها فان هذه المصارف تتسم ببعض السمات منها:

1) **استبعاد التعامل بالفائدة (الربا):** تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للبنك الإسلامي، وبدونها يصبح كالبنوك التقليدية، وذلك لان الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة، ويمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للبنك الإسلامي، ووجودها يتفق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي وتضفي على أنشطته دواع عقائدية، تجعل القائمين عليها يستشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف لتحقيق الربح فقط.

2) **إتباع قاعدة الحلال والحرام:** الالتزام بالحلال وتجنب الحرام في كل صوره وأشكاله، لذلك نجد أن كل المصارف الإسلامية تضع ضمن نظامها وهيكلها الأساسي هيئة تكون مهمتها الرقابة الشرعية على كل معاملاتها وقياسها أو وزنها بمقياس الشريعة الإسلامية.

3) توجيه الجهد إلى التنمية عن طريق الاستثمارات الفعلية وليس إقراض واقتراض المال: فجوهر العمل المصرفي الإسلامي هو التعامل والتجارة بالمال بيعا وشراء وليس التعامل في المال إقراضا واقتراضا.

4) ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وهما جناحا التقدم في أية دولة ويرتبطان ارتبطا وثيقا طرديا.[1]

[1] رضا أحمد مغاوري عفيفي، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص43/42.

5) تجميع الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار والتوظيف بهدف تمويل المشروعات التجارية والصناعية والزراعية.[1]

6) تيسير وسائل الدفع وتنشيط حركة التبادل التجاري المباشر.

7) إحياء نظام الزكاة بإنشاء صندوق تجمع فيه حصيلتها داخل المصرف ويتولى إدارة هذا الصندوق لجنة للإشراف عليه.

8) إن الربح لا يعتبر الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى إليه المصارف الإسلامية لتحقيقه من إعمالها ونشاطاتها، رغم هذا يبقى هدفا أساسيا لها باعتبارها مؤسسات اقتصادية، مالية ومصرفية إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى، المتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد، وتنميته وخدمة المجتمع، يجعل هدفها الأساسي التي تسعى وتعمل على تحقيقه، وليس الهدف الأساسي الوحيد لها.

إن كل ما سبق من سمات وخصائص ترتبط بالسمة الأساسية للمصارف هذه والتي تتمثل بأنها مصارف إسلامية، وما يعنيه هذا من التزامها الصارم والشديد وتمسكها بقواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها في كل عملياتها ونشاطاتها، وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها في القيام بهذه العمليات والنشاطات، وبشكل يتطابق مع هذه القواعد والمقاصد للشريعة الإسلامية.[2]

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية.

إن البنوك الإسلامية ليست بنوكا لا تتعامل بالربا، وتمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فحسب، وإنما هي منظمات تبني علي العقيدة الإسلامية تستمد منها كل مقوماتها ولهذا فإن عليها دورا رئيسياً في التنمية الاقتصادية باستخدام الثروات بكفاءة وزيادة الطاقات الإنتاجية وهكذا فإن هدها ليس فقط تعظيم الربح وإنما تحقيق القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان في عمارة الأرض وأداء رسالته عليها.[3]

عموما المصارف الإسلامية تستهدف عدة أهداف منها: [4]

---

[1] حسين الوادي، د. حسين محمد سمحان، **مرجع سابق**، ص44.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 93-96.

[3] .عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية –البنك الإسلامي للتنمية–**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 66، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص89.

[4] محمد جلا لسليمان، **الودائع الاستثمارية في البنوك لإسلامية –دراسات في الاقتصاد الإسلامي 24–**، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ص40-41.

1) هدف الربحية :

وهو أهم الأهداف قاطبة وبدونه لا تستطيع المصارف الإسلامية الاستمرار أو البقاء، بل ولن تتحقق أهدافها الأخرى، والربحية لا تهم فقط حملة الأسهم باعتبار أن الربح يعد حافزا أساسيا لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها، بل تهم الربحية المودعين لأنها تحقق لهم ضمان لودائعهم و تقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم، بالإضافة إلى أن ربحية المصرف تهم المجتمع ككل، لأن في ذلك أكبر تامين لوجود البنك واستمرار خدماته وتدعيمه للمجتمع الذي يوجد فيه.

2) هدف الأمان

يسعى البنك إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر وذلك بمحاولة إتباع سياسة التنويع في توظيفاته، وهذا الهدف لا يتعارض مع الهدف السابق وأهمية المصرف هي تحقيق التوازن بين الهدفين عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على أساس اختيار المصرف مشروعات لاستثمار التي تتناسب مع درجة المخاطر المقبولة.

3) هدف النمو :

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف المصرف الإسلامي، ويقصد به نمو الموارد الذاتية للمصرف المتمثلة في رأسماله الأرباح المحتجزة والاحتياطات، وكذلك نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها.

4) **الهدف الاجتماعي :**

ويتجلى ذلك من خلال مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخول ومنح القروض الحسنة وإنشاء المشروعات الاجتماعية وذلك باستخدام عدة وسائل من أهمها: [1]

أ) العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

ب) محاربة الربا و الاحتكار.

[1] القاضي الدكتور أحمد علي جرارات، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015/1436، ص67-68.

ج) تحقيق العدالة في توزيع الثروة.

ثالثا: مهام ووظائف المصارف الإسلامية

يجوز للمصرف الإسلامي، في سبيل تحقيق أهدافه، أن يقوم بأي من الأعمال الأنشطة التالية:

1) ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى القائمة على غير أساس الفائدة بجميع أوجهها المعروفة أو المستحدثة سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل الدولة وخارجها شريطة التزامه بما تتقيد به البنوك الأخرى في هذا الخصوص.

2) القيام بدور الوصي المختار لإدارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقا للأحكام الشرعية والقوانين وبالتعاون المشترك مع الجهة الدينية ذات الاختصاص.

3) القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين الجماعات والأفراد، بما في ذلك تقديم القروض الحسنة لغايات إنتاجية في أي مجال و إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية المعتبرة.

4) أي أعمال وأنشطة تمكنه من تحقيق غاياته وبوجه خاص مايلي: [1]

- تأسيس الشركات في مختلف المجالات وبخاصة المكملة منها لأوجه نشاط المصرف الإسلامي.
- تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان، وذلك دون الحاجة لاستصدار أي موافقة يتطلبها قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة النافذ المفعول.
- إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التبادلي لصالح المصرف الإسلامي أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.
- إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.

رابعا: دور المصارف الإسلامية

[1] غازي عبد المجيد الرقيبات، **التشريعات المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، مكتبة وائل، عمان، الأردن، ص67-68.

إن البنوك الإسلامية يمكن أن تقوم بدور اقتصادي واجتماعي أساسي وهام جدا، استنادا إلى طبيعتها، التي ترتبط برسالتها الإسلامية التي تتضمن خدمة المجتمع والاقتصاد الذي تعمل فيه خاصة وإن هذه الخدمة لا تتجه نحوها البنوك التجارية في الغالب، وبالذات المصارف الخاصة منها ولأن الدول التي تعمل فيها المصارف الإسلامية هي دول نامية، وبحاجة ماسة وشديدة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تؤديه هذه المصارف، ومن ثم فإن أهم ما يميز المصارف هذه هو قيامها بهذا الدور الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالبنوك التجارية، ولذلك سيتم تناول ذلك، كما يلي:

1. الدور الاقتصادي:

بما أن المصارف تعمل في الدول الإسلامية، التي هي من ضمن الدول النامية التي تحتاج إلى إسهام هذه المصارف في تطوير اقتصاديات هذه الدول وتنميتها من خلال ما يلي: [1]

- دور المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات وتعبئة الموارد من أجل توجيهها نحو الاستخدام في المجالات التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها في تحقيق التطور، ومن خلال الحد من اكتناز الموارد الذي يحرمه الدين الإسلامي.
- دور المصارف الإسلامية في الاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية التي تتيح إمكانية زيادة إنتاج عن طريق إقامة مشروعات إنتاجية جديدة أو توسيع المشروعات الإنتاجية القائمة.
- دور المصارف الإسلامية في تلبية احتياجات المجتمع وأفراده ومنها الاحتياجات الاستهلاكية وبالذات ما هو أساسي منها، سواء من خلال إسهامها في زيادة الاستثمار التي تنجم عنه زيادة القدرة الإنتاجية المتصلة بإنتاج السلع الاستهلاكية، وبالذات ما هو ضروري منها، أو الإسهام في تمويل التجارة الخارجية، والتي يتم عن طريقها تلبية الاحتياجات، أو من خلال الإسهام في توفير التمويل لشراء هذه السلع، وبالذات سلع الاستهلاكية الدائم (السلع المعمرة) كالسيارات، والأجهزة الكهربائية (ثلاجات، تلفزيونات ...الخ)، وبذلك تسهم المصارف الإسلامية في زيادة رفاهية الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال الصيغ التي تستخدمها المصارف الإسلامية والمناسبة كالتمويل بالمرابحة وغيره والتي تربط بذلك.

[1] بن جدو فؤاد، **مرجع سابق**، ص108.

- دور المصارف الإسلامية في زيادة التشغيل من خلالها تمويلها للنشاطات الاقتصادية سواء كانت استثمارية أو إنتاجية أو استهلاكية أو تلك المرتبطة منها بالتجارة الخارجية.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

تسعى المصارف الإسلامية دائما إلى حشد وتعبئة الموارد باعتبارها من المستلزمات والأساسيات التي تمكنها من القيام بمهامها وجل الأعمال الاستثمارية، وتقسم هذه الموارد والمصادر إلى صنفين: مصادر داخلية ومصادر خارجية.

أولا: المصادر الداخلية

تعتمد المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية على الموارد المالية الداخلية في تأدية مختلف أنشطتها وتتمثل هذه الأخيرة في:

- **رأس مال البنك:** ويمثل الأموال المدفوعة من المساهمين، حيث يتم بواسطته تجهيز البنك حتى يتمكن من القيام بعمله، كما له دور آخر يتمثل في تمويل عملائه في بداية نشأة البنك وهو بمثابة ضمان للمودعين في حالة تعرض المصرف لخسارة.[1]
- **الاحتياطات:** تتمثل في الأموال المقتطعة من الأرباح الصافية للبنك، حيث تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي، وهي الأخرى تعتبر بمثابة ضمان للمودعين تتسم بالمرونة وقابلية التعديل باعتبار أن البنك يستطيع الإضافة إليها أو الخصم منه.[2]

وهي أنواع فمثلا نجد الاحتياطات الاختيارية والقانونية والنظامية ...الخ، وعليه فإن دور الاحتياطات في البنوك يتلخص في دعم المركز المالي والمحافظة على سلامة رأس مالها.[3]

- **الأرباح المحتجزة** : وهي تلك الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للمصرف أو الشركة المالية للمساهمين.
- **المخصصات** : هي مبالغ مقتطعة من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث في المستقبل كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك...الخ، حيث تعتبر عمليات الاستثمار من أهم المخاطر التي توجه لها هذه المخصصات.[4]

---

[1] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، 2004، ص100.

[2] عبد الحميد الفاتح المغربي، **مرجع سابق**، ص 113.

[3] محمود حسين الصنوان، **أساسيات العمل الإسلامي**، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص119.

[4] عبد الحميد الفاتح المغربي، **مرجع سابق**، ص115.

ثانيا: المصادر الخارجية

تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبير على الموارد الخارجية التي يتم تجميعها من المودعين، وتأخذ القسم الأكبر في ميزانيتها و تختلف هذه الأخيرة باختلاف الغرض منها و مدة بقاءها بالبنك وهي كالتالي :

- **الودائع الجارية** : هي المبالغ التي يتم إيداعها لدى المصرف في صورة حسابات جارية، وأهم ما يميزها أنها قابلة للسحب في أي وقت من قبل أصحابها، ما يجعلها موارد مالية لا تحمل المصرف أي تكلفة عليها.ويتلقى المصرف عمولة من المودع على هذا النوع من الودائع في مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات كصرف الشيكات، وتحويل المال، وحفظه ...إلخ.[1]

و تلعب هذه الودائع أهمية كبيرة يمكن اختصارها كالتالي :

- مصدر لا تتحمل عليه المصارف الإسلامية أي تكلفة من أي نوع؛
- تتقاضى عنها أجراً أو عمولةً مقابل إدارة الحساب؛
- تدر للمصرف الإسلامي عائداً ينتج عن استثمار هذه الودائع، وذلك باعتباره ضامناً لهذه الأموال عملا بقاعدة "الخراج بالضمان؛
- تتميز بنوع من الاستقرار باعتبار أن أصحابها لا يقومون بسحب كل المبلغ المودع، لذا يمكن اعتبارها من بين المصادر الثابتة التي يعتمد عليها في تمويل أنواع محددة من المشاريع الاستثمارية.

- **الودائع الاستثمارية** : هي الأموال التي يتم إيداعها من قبل أصحابها بقصد استثمارها في مختلف المشاريع، دون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع المصرف، ما يجعلها أحد أهم الموارد التي تتميز بالاستقرار والتي يعتمدها المصرف الإسلامي في ممارسة مختلف أنشطته الاستثمارية .

وتتكيف الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي على أنها عقد مضاربة بين المودع الذي يعتبر رب المال، والمصرف الذي يعد مضارباً بالأموال، بحيث لا يضمن أصل الوديعة ولا الأرباح الناتجة عن استثمارها إلا إذا ثبت عنه تقصير أو تعدي أو مخالفة لأحد شروط العق، ففي حالة تحقيق أرباح، يتم تقاسمها حسب النسب المتفق عليها في عقد المضاربة، أما الخسائر فتقع على رب المال ويخسر المضارب جهده وعمله.[2]

---

[1] عابد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية دراسة عملية فقهية للممارسات العملية**، ط2، الدار الجامعية، بيروت،2007، ص156.

[2] فادي محمد الرفاعي، **مرجع سابق**، ص102.

وتستمد أهميتها من كونها وديعة من الودائع الأكثر استقراراً ، بسبب أن آجالها محددة في العقد ولا يمكن لأصحابها سحبها قبل التاريخ المتفق عليه، وهو ما يجعلها مورداً يمكِّن المصرف من الاختيار بين مختلف البدائل الاستثمارية المتاحة.

- **الودائع الادخارية** : وهي ودائع صغيرة المقدار غالبا، ويكون لصاحبها الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه المصرف إياه، وتدفع المصارف على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي بقيتها بالمصرف.

و فيما يأتي مقارنة بسيطة بين مختلف هذه المصادر الخارجية التي يستخدمها المصرف الإسلامي:

الجدول رقم (1): مقارنة بين مختلف أنواع الودائع في المصارف الإسلامية

عنصر المقارنة	الودائع الجارية	ودائع ادخارية	ودائع استثمارية	
أصل العقد	قرض حسن	مضاربة مطلقة	مضاربة مطلقة	مضاربة مقيدة
الهدف من الحساب	السحب والإيداع	الاستثمار+ الربح	الاستثمار+ الربح	الاستثمار + الربح
صاحب الحساب	أي شخص	مستثمر صغير	مستثمر	مستثمر كبير
الحد الأدنى للرصيد المشارك في الربح	غير محدد	صغير جدا	صغير	كبير
المشاركة في الربح	غير مشارك	مشارك	مشارك	مشارك
المشاركة في الخسارة	غير مشارك	مشارك	مشارك	مشارك
نسبة المبلغ المشارك في الاستثمار	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
نسبة المشاركة في الربح	–	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
المدة	غير محدودة	شهر	ربع سنة	ربع سنة أو حسب المشروع

المصدر: محمد محمود العجلوني، "البنوك الإسلامي: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، ط1، دار المسيرة، عمان، 2008 ، ص196-197 .

وتقوم المصارف الإسلامية بتشجيع صغار المدخرين على إيداع مدخراتهم لديها، وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي لديهم، حيث تقوم باستثمار هذه الإيداعات وتشارك أصحابها في الربح أو الخسارة إن وقعت.[1]

ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي

بعد التعرف على أهم موارد البنك و كيفية الحصول عليها، سنتطرق إلى كيفية استخدام هذه الأخيرة من خلال الصيغ التمويلية الموافقة للشريعة الإسلامية.

1. المضاربة :

سيتم تناول أسلوب التمويل بالمضاربة من خلال النقاط التالية :

تعريف المضاربة:

لغة : كلمة المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض.[2]

وهو السير فيها قال تعالى: **(وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ)**.[3]

وتسمى المضاربة أيضا بالإقراض أو المقارضة.

اصطلاحا: هي صيغة من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج المال والعمل، لإقامة مشروعات اقتصادية يمولها صاحب المال ويديرها المضارب، على أن يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما الخسارة فيتحملها الممول إذا ثبت عدم تقصير المضارب، وعدم الإخلال بشروط عقد المضاربة.[4]

وتعرف أيضا بأنها: "نوع من المشاركة بين صاحب المال وصاحب الخبرة، يقدم فيها الأول المال والثاني خبرته، ويقسمان نتائج المشروع بنسب يتفق عليها، وهي الوسيلة الإسلامية المشروعة لإدخال الموجودات النقدية في النشاط الاقتصادي، وتحويلها إلى عنصر إنتاج عن طريق عمل مشترك يقوم به صاحب المال و رب المال.[5]

---

[1] عبد الحميد الفاتح المغربي، **مرجع سابق**، ص121.

[2] نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقه**،ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1414، ص26.

[3] **(سورة المزمل**، الآية 20).

[4] جمال لعمارة، **اقتصاد المشاركة بديل اقتصاد السوق**، البصيرة دراسات اقتصادين مركز بحوث والدراسات الانسانية، العدد الأول، 1419، ص72.

[5] بن حدو فؤاد، **البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية**، الطبعة الأولى، دار الفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ص136.

شروط المضاربة:

يجب أن تتوافر في عقد المضاربة مجموعة من الشروط سواء المتعلقة برأس المال أو الربح أو تنفيذ العمل، نوجزها فيما يلي:

- أن يكون رأس المال من النقود.
- أن يكون رأس المال معلوماً من حيث المقدار والجنس والصفة لكل من رب المال والمضارب.
- ألاّ يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب.
- أن يتم تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد، على أن يكون نسبة مئوية من الربح وليس مبلغاً مقطوعاً.
- أن يتم تسليم رأس المال للمضارب على أن يكون أميناً عليه لا ضامناً، إلا في حالة التعدي أو التقصير.
- أن يكون للمضارب الحق في التصرف في المال وإدارته دون تدخل من رب المال.[1]

أنواع المضاربة :

يمكن تلخيص جل أنواع المضاربة في الشكل التالي :

الشكل رقم(01): أنواع المضاربة

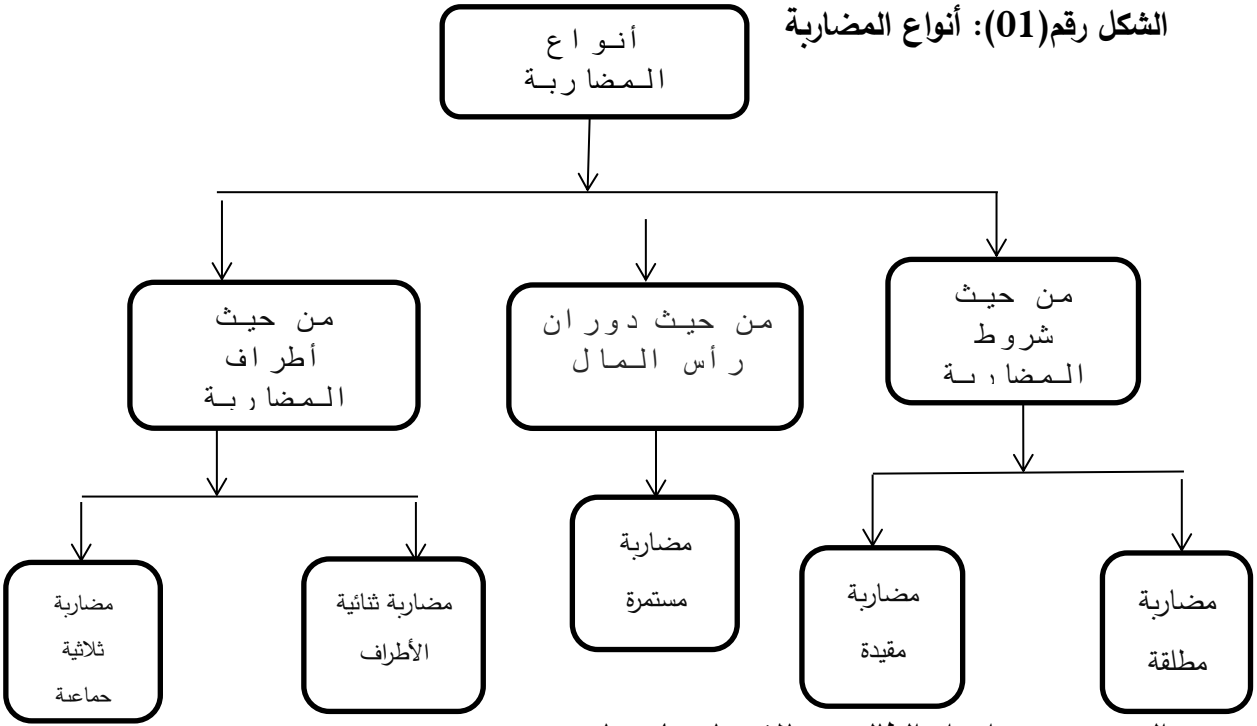

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق .

[1] محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية**،ط2، دار المسيرة، عمان، 2008، ص58-59.

2. المشاركة :

سيتم تناول أسلوب التمويل بالمشاركة من خلال النقاط التالية :

تعريف المشاركة :

ويمكن تعريفها من خلال

لغة: هي توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشيوع.[1]

اصطلاحا : هي عملية تقوم على أساس تقديم البنك الإسلامي للتمويل الذي يطلبه المتعامل معه والمشارك بنسبة في هذا التمويل بجانب عمله وخبرته وأمانته، وذلك دون تقاضي فائدة ثابتة، كما هو الحال في التمويل المصرفي التقليدي، وإنما يشارك البنك الإسلامي في النتائج المحتملة، سواء كانت ربحا أو خسارة، في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين البنك وطالب التمويل قبل بدء التعامل، يتم فيها تحديد عمل المشارك بعمله بنسبة محددة من ربح مجهول، وتستمد هذه الأسس من ضوابط بعض العقود الشرعية.

ويمكن تعريف المشاركة بأنها: "عقد بين اثنين أو أكثر علي أن يكون الأصل –رأس المال– والربح أو الخسارة مشتركا بينهم حسب ما يتفقون عليه".[2]

ونسند هذه الأخيرة مشروعيتها من قوله تعالى : **(إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ (23) قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ (24).**[3]

شروطها :

تتمثل مجموعة الشروط والأحكام الواجب توفرها في عقد المشاركة حتى يكون صحيحا في: [4]

---

[1] بن حدو فؤاد، **مرجع سابق**، ص 141.

[2] عبد الحميد عبد الفاتح المغربي، **مرجع سابق**، ص167.

[3] **(سورة ص**،الآيات 23–24).

[4] أمال لمعيشي، **مرجع سابق**، ص46.

- أن يكون رأس المال من النقود المتداولة التي تتمتع بالقبول العام، مع أن يكون معلوماً ولا يشترط تساوي حصة كل شريك.
- أن يتم تقديم رأس المال من الأطراف، دون أن يكون ديناً في ذمة أحد الشركاء؛
- أن يتم تحديد نصيب كل شريك في الربح على أن يكون جزءاً مشاعاً غير محدد المقدار، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك مع الآخر في الربح.
- أما الخسارة فتوزع حسب نسبة مشاركة كل طرف في رأس المال إلاّ إذا وقعت بسبب تقصير أو إهمال من أحد المشاركين، فيتحملها وحده.
- أن يتم توزيع الربح بعد اقتطاع كافة المصروفات والتكاليف اللازمة لتقليب المال في دورة تجارية كاملة.
- أن يبنى عقد المشاركة على الوكالة والأمانة، حيث يكون كل شريك وكيلاً عن الآخر وأميناً على ماله، وللقائم على إدارة العملية وتنفيذها نسبة محددة من الربح مقابل عمله.

و يمكن تلخيص طريقة العمل بالمشاركة كما هو موضح في المخطط أسفله:

أنواع المشاركة :

لصيغة المشاركة أنواع وهي كالتالي: [1]

المشاركة الثابتة: يطلق عليها أيضا بالمشاركة الدائمة في رأسمال المشروع وهي قسمان:

- **المشاركة الثابتة المستمرة:** وهي التي ترتبط بالمشروع نفسه حيث تظل مشاركة البنك قائمة طالما أن المشروع موجود و يعمل.
- **المشاركة الثابتة المنتهية:** وهي التي تعطي الملكية ثابتة في المشروع و ما يترتب عليها من حقوق إلا أنا لإنفاق بين البنك والشركاء يتضمن اجل محدود لإنهاء العلاقة بينهما.
- **المشاركة صفقة معينة:** تقدم هذه المشاركة مجالا واسعا أمام البنك كي يستثمر أمواله عن طريق اختيار المضاربين له من الأفراد والشركات على أساس الانتشار داخل القطاعات الاقتصادية مما

[1] صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي–دراسة تحليلية مقارنة–**،مجلة علمية محكمة سداسية، العدد 13،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007،ص182.183.

يتضمن له توزيع المخاطر و يمكن البنك من الصيغ الشرعية التي تلزمه من تمويل الصفقة المطلوبة تمويلا كاملا أو جزئيا حسب قدرة الشريك .

المشاركة المتناقصة: هذه الصيغة بديلة عن تمويل القروض متوسطة وطويلة الأجل في النظام الربوي ذلك أن تعني استمرار المشاركة بين البنك والزبون لمدة أطول منه في حالة المشاركة المتناقصة التي توحي من أن البنك سيخرج بعد مدة معينة بشكل تدريجي في إطار منظم متفق علية.

كما يمكن القول أنهاقيام المصرف على أساس وعد منه بالتنازل عن ملكيته في المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، خلال مدة معينة، ووفق عقد مستقل، للطرف الآخر الذي يصبح المالك الوحيد في نهاية الشركة.[1]

ويمكن تبيان هذه الأنواع في شكل مخطط كما هو موضح في شكل التالي :

الشكل رقم(02): أنواع المشاركة

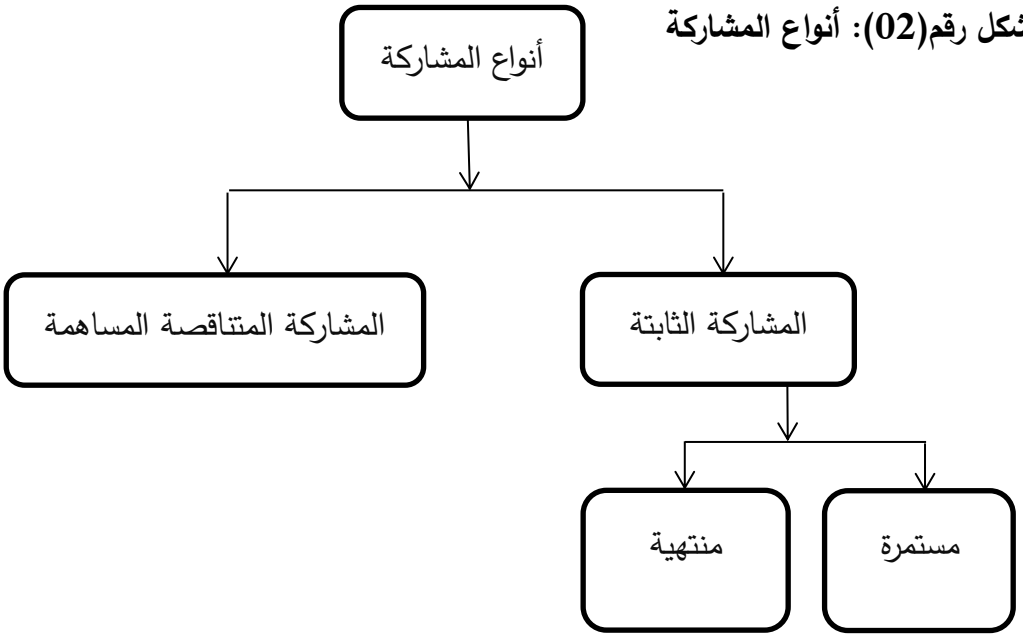

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق .

[1] نور الدين عبد الكريم الكواملة، **المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط 1، دار النفائس، عمان،2008، ص41-42.

3. المرابحة

تعتبر المرابحة من أهم الأساليب الاستثمارية والأكثر استعمالا وفيما يلي نتناولها من خلال تعريفها وذكر شروطها وأهم أنواعه.

تعريف المرابحة :

لغة: المرابحة في اللغة مصدر من الربح و هو النماء والزيادة خاصة في المبايعة.[1]

اصطلاحا: المرابحة هي صيغة شائعة الاستخدام في التمويل قصير الأجل تتضمن اتفاقا لتمويل عمليات شراء السلع، عن طريق بيع السلع بسعر التكلفة مع زيادة الربح.[2]

وتتم خطوات بيع المرابحة على النحو التالي:

- يتقدم العميل للمصرف بطلب شراء سلعة يحدد مواصفات الكاملة.
- يقوم المصرف بدراسة الطلب المقدم إليه من عميله، وفي حالة الموافقة على شراء السلعة لنفسه إذا لم تكن موجودة لديه يوضح للعميل مقدار الثمن الذي سيشتري به السلعة وما تتكلفه من مصروفات مختلفة ثم يتم الاتفاق معه على سعر البيع متضمنا الربح.
- يقوم المصرف بإبرام عقد وعد بالشراء مع العميل.
- يشتري المصرف بعد ذلك السلعة لنفسه طبقا للمواصفات المطلوبة ويتملكها.
- بعد تملك المصرف للسلعة واستلامها يقوم بتحرير عقد البيع بينه وبين العميل، حيث تسري آثاره طبقا لأحكام البيوع في الشريعة الإسلامية.[3]

شروطها :

حتى يصح عقد المرابحة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط: [4]

- أن يكون ثمن السلعة معلوماً.
- أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء من الثمن.
- أن يكون المبيع حاضراً وبجميع المواصفات المتفق عليها في العقد.
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا خاليا من الرباً.

---

[1] محمد عثمان بشير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، مرجع سابق، ص263.

[2] صبرينة كردودي، **مرجع سابق**، ص184.

[3] أمال لمعيشي، **مرجع سابق**، ص54.

[4] مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، مصر، ص202.

أنواع المرابحة:

وهنا يمكننا التمييز بين نوعين من المرابحة، البسيطة والمركبة.

- **المرابحة البسيطة:** عقد يتم مباشرة بين المصرف الإسلامي الذي يكون مالكا للسلعة محل العقد، بحيث تشتريها بناء على دراسته لأحوال السوق الأسعار السائدة...والعميل الذي قام بطلب السلعة.
- **المرابحة المركبة:** وهي تقديم طلب من شخص إلى شخص آخر، وذلك ليشتري له سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه فيما بعد بربح معين يكون من نصيبه، حيث يدعى الطرف الأول لأمر بالشراء والثاني المأمور بالشراء وهذه الحالة تنطبق على ما تقوم به البنوك الإسلامية حاليا نظرا لان هذا النوع من البيوع يتفق مع طبيعة نشاطها.[1]

4. السلم

وفيما يلي سنتناول بيع السلم و ذلك بتعريفه و ذكر أهم شروطه.

تعريف السلم :

وهو عقد تكلم الفقهاء عن أحكامه بشكل مفصل في كتبهم وابرزوا ذلك من خلال دراستهم لما جاء عن النبي –صلى الله عليه و سلم– : "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى اجل معلوم" رواه بخاري و مسلم. و هذا النوع من العقود يمكن تعريفه بأنه بيع سلعة معلومة إلى اجل معلوم، و بثمن معلوم حال عند العقد و يمكن الاستفادة منه في تمويل المشاريع العقارية على أن تلتزم تلك الشركة بتوفير وحدات سكنية للممول مقابل التمويل، ومن ثم وبعد استلام تلك الوحدات يتولى المصرف عرضها للبيع بالتقسيط فيتحقق له ربح من خلال الشراء بسعر منخفض من الشركة العقارية نتيجة لتقديم سداد المبلغ، و في نفس الوقت يبيعها الممول بسعر أعلى لمن يرغب بشرائها بالتقسيط، بالإضافة إلى أن هذا النوع من العقود يمكن ممارسته من خلال الدخول في عقود بيوع اجل، خصوصا فيما يتعلق بالمعادن أو منتجات الضرورية مثل الأرز والقمح، بل يمكن أنيتم استخدام مثل هذا العقد في تمويل المشاريع البيتروكميائية من خلال إعطاء مبلغ تمويل كقيمة لمنتج تنتجه الشركة على أساس أن يكون تسليم المنتج بعد عدد من السنوات.[2]

[1] محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، **مرجع سابق**، ص128.

[2] محمود حسن صنوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عما، الأردن، ص37.

خطوات التمويل بالسلم

تتم عملية التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية وفقا للخطوات التالية: [1]

- يتقدم المتعامل بطلب للحصول على تمويل بطريقة بيع السلم يحدد فيه السلعة التي سيبيعه المصرف وثمن البيع ووقت التسليم.
- يقوم المصرف بدراسة الطلب من الناحية الائتمانية وضمن معايير التمويل والاستثمار المعروفة.
- يتم إبلاغ المتعامل بتفاصيل موافقة المصرف على طلبه، فإذا اتفق الطرفان يتم توقيع عقد بيع السلم.
- يدفع المصرف كامل الثمن المتفق عليه عند إبرام العقد، وذلك عن طريق فتح حساب للعميل وإيداع المبلغ في حسابه.

يقوم المصرف باستلام البضاعة في الآجال المحددة بإحدى الطرق التالية:

- يستلم المصرف السلعة في الآجال المحددة ويتولى تصريفها بمعرفته.
- يوكل المصرف البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه.
- توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (مشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها.

شروط التمويل بالسلم

تتمثل الشروط الواجب توفرها في عقد السلم وهي : [2]

- السلع التي يجري فيها عقد السلم تشمل كل ما يجوز بيعه ويمكن ضبط صفاته ويثبت ديناً في الذمة، سواء كانت من المواد الخام أم المزروعات أم المصنوعات.
- يجب أن يحدد لعقد السلم أجل معلوم، إما بتاريخ معين، أو الربط بأمر مؤكد الوقوع ولو كان ميعاد وقوعه يختلف يسيراً لا يؤدي للتنازع كموسم الحصاد.

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، ط 1، دار المسيرة،الأردن،عمان، 2009، ص182.

[2] على أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة و الاقتصاد الإسلامي**، ط 7، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص612.

- الأصل تعجيل قبض رأس مال السلم في مجلس العقد ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة ولو بشرط، على أن لا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن الأجل المحدد للسلم.
- لا مانع شرعاً من أخذ المسلم (المشتري) رهناً أو كفيلاً من المسلَّم إليه (البائع).
- يجوز للمسلم مبادلة المسلَم فيه (المبيع) بشيء آخر- غير النقد - بعد حلول الأجل، سواء كان الاستبدال بجنسه أم بغير جنسه، وذلك بشرط أن يكون البدل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم.
- لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلَم فيه، لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير.
- لا يجوز جعل الدين رأس مال للسلم لأنه من بيع الدين بالدين.

5. الاستصناع

و فيما يلي سنتناول صيغة الاستصناع من حيث التعريف والشروط.

تعريف الاستصناع:

لغة: طلب الصنعة، والصنعة عمل الصانع.

اصطلاحا : هو التعاقد على صنع شيء بأوصاف معلومة، مادته من الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداءالصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد، أما فيما يتعلق بارتباطه بأدوات التمويل التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية فهذا النوع من العقود يتناسب مع المشاريع الكبرى، مثل مشاريع المقاولات أو حتى بناء المساكن وذلك بان يتولى المصرف تمويل شركة عقارية لبناء مساكن مثلا نظرا لعدم كفاية المال الذي لدينا لإتمام المشروع، وبعد الانتهاء من المشروع تتولى المصارف بيع تلك الوحدات بالتقسيط وهناك ما يسمى الاستصناع الموازي والذي يلعب فيه المصرف التمويل من الباطن لإنشاء مشاريع كبيرة، مثل المجمعات التجارية والسكنية.[1]

شروط صحة الاستصناع:

يمكننا تلخيص شروط صحة الاستصناع كالآتي:

- أن يكون العمل والمنتوج المصنع من الصانع وألا يكون عقد إجارة.

[1] محمود حسن صنوان، **مرجع سابق**، ص38.

- أن يكون المنتوج المصنع معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر.
- عقد الاستصناع يكون عقد ملزم بعد الاستصناع أما قبل الاستصناع فهو غير لازم.
- ليس شرط أن يدفع الثمن عند العقد، بل يمكن تأجيله إلى ما بعد التصنيع أو حسب ما يتفق عليه الطرفان.

6. الإيجار

وفيما يلي سيتم التعريف بصيغة من صيغ التمويل الإسلامي ألا وهي الإيجار.

تعريف التمويل الإيجاري أو صيغة الإيجار:

هو عبارة عن عقد يقوم بموجبه المصرف بتأجير المعدات إلى العميل بأجر متفق عليه وفي نهاية الإيجار يقوم العميل لشراء المعدات سعر متفق عليه مع البنك، والأجر المدفوع هنا يكون جزءاً من السعر يحتفظ مالك المعدات المؤجرة ببعض المخاطر والعوائد المرتبطة بالملكية.

وتعرف صكوك الإجارة على أنه اصكوك متساوية القيمة أجزاء متماثلة مشاعة ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة، أو تمثل عددا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها حامل الصك في وقت مستقبلي، فهذه الصكوك تمثل أعيان معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية.[1]

شروط الإيجارة:

- رضا المتعاقدين، فيجب أن يقوم العقد على القبول التام والايجابي كي يكون العقد صالح فإذا اكره احد الطرفين فالعقد باطل.
- أن يكون موضوع العقد حلالا و مباحا لا حراما أو مشكوك فيه.
- أن يتم تحديد الأجرة منذ بداية سريان العقد، وكذا قيمة الأقساط والمدة التي يتم دفع هذه الأخيرة فيها.

7. القرض الحسن

تعريفه : هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.

[1] عبد القادر برش، زينب خلدون، **الابتكار المالي في التمويل و أميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3، 2016، ص .

رغم أ هذا التعريف ليس فيه ما يفيد على رأس المال إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القروض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام وعلى هذا الأساس عدم وجود العائد فإن البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق ولعدد محدود من العملاء، كما أن معظمه يوجد لأغراض اجتماعية واستهلاكية إلا أن بعض البنوك الإسلامية تقدمه لأغراض إنتاجية فيصبح من أساليب التمويل بالنسبة لها.

إذا كانت هذه أهم أساليب التمويل التي تميز البنوك الإسلامية عن غيرها، فإن هذه البنوك تقدم من جهة أخرى خدمات مصرفية لا تختلف فيها مع البنوك التجارية وذلك لعدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية[1].

8. المزارعة

هي احد الصيغ المهمة و فيما يلي سنتناول التعريف بها.

تعريف المزارعة :

عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، وهما عنصر الأرض وعنصر العمل، وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج إن أمكن، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما، كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور والآلات متقبل العامل، وتكون النسبة معدلة حسب مساهمة كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأرض الزراعية.[2]

شروطها :

وتتمثل الشروط الواجب توفرها في المزارعة في: [3]

- توفر جميع الشروط الواجب توفرها في أي عقد من العقود.
- أن تكون الأرض صالحة للزراعة.

[1] مصطفى حسين سليمان، **المعاملات المالية في الإسلام**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1410، ص51.

[2] صالح صالحي، **أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة' دور الصيرفة الإسلامية**، بحث مقدم خلال ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف–الجزائر، 18–20 أفريل، ص44.

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سرحان، **مرجع سابق**، ص203.

- أن يعرف كل من جنس ونوع وصفة البذر.
- أن يعرف من عليه البذر، صاحب الأرض أم العامل.
- تحديد المدة بحيث تكون كافية لتحقيق حصة كل طرف من الناتج.
- تحديد حصة كل طرف من الناتج.

المطلب الرابع: تحديات المصارف الإسلامية

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية وما أحاط بها من تشكيك في قدرتها على المنافسة، تمكنت هذه التنظيمات القانونية الاقتصادية الاجتماعية الحيوية من أن تثبت ركائزها في القطاع المصرفي المحلي والعالمي وحققت الكثير من النجاحات، ومن بينها انتشار العمل المصرفي الإسلامي في العديد من الدول على المستويين العربي الإسلامي والعالمي، والتوسع في المصارف الإسلامية وقيام المصارف الربوية بفتح فروع أو مصارف إسلامية، وقيام العديد من الدول بإصدار تشريعات لتحويل نظامها المصرفي إلى الإسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة الربوية، وقيام المصارف الإسلامية بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية بصيغ المشاركة والمضاربة والمرابحة، وتزايد الأبحاث والمراكز الخاصة بالدراسات في المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وتحقيق الدور التنموي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ولقد اجتازت المصارف الإسلامية الكثير من المشاكل والمعوقات التي وقفت في طريق نشوئها وانتشارها، رغم هذا فإن العمل المصرفي الإسلامي لا يزال يعاني مشاكل ومعوقات كثيرة تحول دون تحقيق مزيد من الازدهار والتقدم.

- وبوسعنا أن نقسّم هذه المشاكل والمعوقات إلى قسمين: [1]
- **الأول:** معوقات داخلية متعلقة بالعمل المؤسسي ذاته داخل المصارف الإسلامية.
- **الثاني:** معوقات خارجية متعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

القسم الأول: المعوقات الداخلية المتعلقة بالعمل المؤسسي ذاته

[1] محمد وفيق زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة البيان، العدد 306، اقتصاد، صفر 1434 / ديسمبر 2012–يناير 2013، ص01.

1- ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية لاسيما المتعلق بالمعاملات الشرعية، وعلى وجه الخصوص المرابحة وضوابطها الشرعية باعتبارها تمثل أكثر من 90% من تعاملات المصارف الإسلامية، ويقول الدكتور "رفعت السيد العوضي": "أسلوب وسياسات التوظيف بالبنوك الإسلامية لا تهتم بمعايير الجدارة ولا بالالتزام بالسلوك الإسلامي، ولا تهتم كثيراً بتنويع مصادر الاستقطاب، وتعتمد على المعرفة كثيراً والعلاقات الشخصية"، لذلك فقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن في (بروناي دار السلام) في الأسبوع الأول من شهر الله المحرم سنة 1414هـ (الموافق الفترة من 21 حتى 27 يونيو 1993م)؛ توصيته بضرورة: (اهتمام البنوك الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي).

2-عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب إتباعها حيث يعدّها بعض العاملين في المصارف الإسلامية شكلية.

3-رغبة بعض العاملين في المصارف الإسلامية وبعض المتعاملين معها في سرعة إنجاز المعاملة في أقل وقت ممكن، ولو على حساب الضوابط الشرعية والالتزام بتسلسل الإجراءات، بل يجعلهم ذلك أحياناً يقومون في عقود المرابحة بالتوقيع على نموذج الوعد بالشراء وعقد بيع المرابحة واستلام الضمانات وتسليم الشيك للعميل لتسليمه للمورد في آن واحد دون ترتيب أو مراعاة للإجراءات.

4-بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية يسعون للتعامل معها لا لتجنب المعاملات الربوية مع البنوك التقليدية، بل محض بُغية الحصول على السلعة أو النقد بأي وسيلة، فصيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة لا تعدو بالنسبة لهم وسيلة للتمويل وليست نوعاً من أنواع التجارة والبيوع، وهو ما يدفعهم إلى التحايل على الإجراءات وتقديم المستندات الوهمية والمعلومات غير الحقيقية متجاهلين الجوانب الشرعية في المعاملة التي يقوم بها المصرف، فتكون صورة المعاملة في حقيقتها صورية.

5- قلة خبرة المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية في الأعمال والأنشطة الاستثمارية، فضلاً عن الانحدار الأخلاقي المتعلق بالأمانة والسلوك القويم؛ جعل كثيراً من المصارف والمؤسسات المالية تُحجم عن إبرام عقود المضاربة والمشاركة وما يماثلهما؛ خوفاً على أموال المودعين

وتحرزاً من تعريض أموال المصرف للضياع، فمن المعلوم قوة الضمانات في مثل هذه الصيغ من صيغ الاستثمار ليست هي أساس التمويل، بل الأساس هو الثقة بالعميل، وهو ما لا يمكن الاستيثاق منه بسهولة، ما أدى إلى ازدهار صيغة المرابحة كصيغة من صيغ التمويل على حساب باقي الصيغ.

6- ضعف نظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على معاملات المصارف الإسلامية حتى باتت الأخطاء والمخالفات جزءاً من إجراءات العمل.

7-ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.

8-عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجالس إدارات المصارف الإسلامية، وتأثرها بالنظام المصرفي في الدولة وتوجهات المصرف ومجلس إدارته.

القسم الثاني: المعوقات الخارجية المتعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات الإسلامية

1-عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي، فمعظم النظم الاقتصادية والمالية بعيدة كل البعد عن أحكام الشريعة الإسلامية ولا تتفق وطبيعة معاملات المصارف الإسلامية وأنشطتها، فمعظم البنوك المركزية لا تراعي اختلاف بيئة البنوك التقليدية عن التي ينبغي أن تعمل فيها المصارف الإسلامية.[1]

فمثلاً : سياسة الاحتياطي القانوني التي يتبعها البنك المركزي في تعامله مع البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية على حد سواء، تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد هذه المصارف على غير رغبة المودعين، وتتعارض مع حسن استثمار المال كاملاً؛ لأن أنشطة هذه المصارف تقوم في الأساس على الاستثمار النوعي الحقيقي الذي تُعد المخاطرة من أهم سماته وخصائصه بخلاف الإقراض النقدي الذي هو أساس عمل البنوك التقليدية والذي تنعدم فيه نسبة المخاطرة مقارنة بالاستثمار النوعي، فقدرة البنوك التقليدية على خلق النقود وزيادة العرض النقدي تعدّ كبيرة جداً مقارنة بما عليه الحال في المصارف الإسلامية التي تُمارس عملها على أُسس شرعية صحيحة، فالاحتياطي القانوني يُؤثر سلباً في العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية في هذه المصارف، كما أن البنوك التقليدية تستفيد من طرح أذون الخزانة -التي لا تتعامل بها المصارف الإسلامية لحرمتها - من نسبة الاحتياطي القانوني، هذا

[1] محمد وفيق زين العابدين، **مرجع سابق**، ص02.

فضلاً عن أن الاحتياطي القانوني بالدولار يتم احتساب فائدة له بسعر الإيداع في سوق لندن ما يحول دون استفادة المصارف الإسلامية من تلك الفائدة كونها محرّمة على عكس البنوك التقليدية.

2- المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وهو ما تسبّب في إغلاق بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كبنك فيصل الإسلامي في المملكة المتحدة.

فعمل المصارف الإسلامية يقوم على أساس المشاركة والمضاربة والمرابحة وغير ذلك من صيغ الاستثمار، وهذا يتطلب بيئة مختلفة تنظيمياً عن تلك التي تعمل في ظلها البنوك التقليدية.

بل إنه في كثير من البلدان – لاسيما غير الإسلامية – تضطر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية للجوء لبعض الحيل القانونية لممارسة أعمالها وأنشطتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو قريبة منها، لكنها قد تعرّض نفسها لخطر الخروج من مظلة التأمين التي يوفرها البنك المركزي، وقريب من هذا ما حدث مع مؤسسة إخلاص للتمويل الإسلامي الموجودة في تركيا

– المؤسسة المصرفية الوحيدة التي لم تنجُ من الأزمات المالية العالمية – التي أُغلقت في أعقاب الأزمة المالية في عامي 2001/2000 بسبب مشاكل في السيولة، ولم تجد حينئذٍ معونة من الحكومة التركية – كتلك التي عاونت بها معظم حكومات دول العالم بنوكها ومؤسساتها المالية – لأنها لم تكن محمية من قبل نظام التأمين في البنك المركزي التركي.

3- مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من ضعف التشريعات الاقتصادية، وتأخر الفصل في القضايا، لاسيما المالية منها، وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية.

4- الأعباء المالية الملقاة على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، لأن أنشطة هذه المصارف والمؤسسات تقوم في الأساس على الاستثمار النوعي الحقيقي الذي تُعد المخاطرة من أهم سماته وخصائصه بخلاف الإقراض النقدي الذي هو أساس عمل البنوك التقليدية والذي تنعدم فيه نسبة المخاطرة مقارنة بالاستثمار النوعي، فقدرة البنوك التقليدية على خلق النقود وزيادة العرض النقدي تعدّ كبيرة جداً مقارنة بما عليه الحال في المصارف الإسلامية التي تُمارس عملها على أُسس شرعية صحيحة.

5-كما أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الغالب ما تتعرض لحالات من الازدواج الضريبي بخصوص الأنشطة التي تمارسها المصارف الإسلامية، وقد عانت شركات بناء وبيع

العقارات التي كانت تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في بعض الولايات الأمريكية؛ عبء دفع الضريبة مرتين للبيوع والمعاملات التي كانت تقوم بها، وهو ما جعل دولة مثل إندونيسيا تُقر في غضون عام 2009م قانوناً بإلغاء الازدواج الضريبي على المصارف الإسلامية الذي كان عقبة رئيسية أمام نمو تلك المصارف، كما حدا بتركيا لأن تصدر في غضون عام 2011م تشريعاً تمنح بموجبه إعفاءات ضريبية على صكوك الإجارة التي تُصدرها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

6- ونظراً لتعدد المعاملات في العمليات المالية الإسلامية؛ ازداد خضوع العملية الواحدة لرسوم الدمغات والطوابع التي تصل في بعض الأحيان إلى مبالغ كبيرة، ولتلافي تأثير هذه التكاليف والرسوم على تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا؛ تم تعديل قانون رسوم الدمغة لقصر هذه الرسوم على التصرف الأول (سند التمويل) دون التصرف الثاني (سند البيع الثاني بين المموّل والعميل)، وذلك في حالة تعدد التصرفات والعقود، كما خص المرسوم رقم 35 لسنة 2005م بشأن إحداث المصارف الإسلامية في سورية؛ تلك المصارف بميزة الإعفاء من رسوم الطوابع على العقود وضرائب الربح عليها حتى لا تتحمل عبء دفع الضريبة مرتين للبيوع التي تقوم بها وفقاً لأحكام الشريعة.

7- إضافة إلى ما تقدم، فإن قيام المصارف الإسلامية بمزاولة عمليات الاستثمار المباشر في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها من الأنشطة النوعية؛ يوجب منحها التمتع بالامتيازات والإعفاءات المقررة بموجب قوانين الاستثمار.

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي في الأنظمة المصرفية

بعد جل التغيرات التي أصبح يواكبها العالم اليوم أصبحت المرحلة الراهنة، تعد المرحلة هامة للعاملين في قطاع الخدمات المالية، فمع هذا الكم الهائل من الابتكارات التكنولوجية التي غيرت طريقة ممارسة الأعمال ونقلها والممارسات اليومية أصبحت الدول تسعى جاهدة للسماح للصناعات الجديدة بالنمو وذلك لتساهم بتطوير مختلف القطاعات بإشراك كل أطراف المجتمع في ذلك.

وكانت من أهم هذه الابتكارات، الشمول المالي والذي أصبح اليوم يتميز بأهمية بالغة ليس فقط على قطاعات محددة و لكن أهميته تنعكس على الدولة ككل.

وفي هذا المبحث سنحاول الإلمام بالأساسيات و مختلف العناصر الخاصة بالشمول المالي.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

يفتقر العديد من الفقراء حول العالم إلى الخدمات المالية فيعتمدون على النقد والذي يمكن أن يكون في بعض الأحيان غير امن، ويرجع ذلك لعدة أسباب كعدم وجود وامتلاك جل الأوراق الكافية واللازمة للاستفادة من الخدمات المالية، عدم امتلاكهم المال الكافي وكذا عدم امتلاكهم لحسابات لأسباب ثقافية ودينية، التكلفة المرتفعة في حالة الاستفادة من الخدمات، كل هذا نتج عنه الاستبعاد المالي والذي يعتبر عكس الشمول المالي.

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى التعريف بالشمول المالي وأساسياته.

أولا: تعريف الشمول المالي

أنسبت تعاريف عديدة إلى الشمول المالي نذكر منها :

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي (Report Développent Financial Global)" على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".[1]

كما يشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (Financial Inclusion MeasurementInArab World) إلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات وتحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.[2]

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) عرفت الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلاله تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعة المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة شملا لتوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".[3]

أما بنسبة لبنك الجزائر فقد عرفه بأنه: " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي

---

[1] The world Bank**, Global Financial–Development financial inclusion**, 2014, p 21.

[2]CGA PandMonetaryFund, 《 **financial inclusion measurementin the arab world**》 , workingworking, p1 , January 2017

[3] سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2016، متاح على الموقع .**http/www.Micro finance Gateway.Org**، يوم 2021/04/22، على الساعة، 18:53، ص16.

الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي تخضع إلي الرقابة من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية.[1]

وبعد أن تعرفنا على هذه التعريفات المختلفة يمكننا القول أن الشمول المالي هو سهولة الوصول والاستخدام للخدمات المالية المصرفية الرشيدة والمستدامة يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.

ثانيا: نشأة الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة "ليشونوثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول إيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب المالي في استهداف من جرى إقصاءهم بشكل قصري من الشمول المالي أو وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية

[1] **ورقة عمل حول الشمول المالي بنك الجزائر**، 2015، متاحة على الموقع .www.bank-of-Algeria.dz/pdf/، يوم 2021//04/22، على الساعة 19:40،ص1-2.

في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وفي عام2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية.[1]

ثانيا: خصائص الشمول المالي

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحول البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي.

كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.[2]

ثالثا: أهمية الشمول المالي

1) الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي:

[1] ضيف فضيل البسير، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد1، المجلد 6، جامعة الجلفة–الجزائر، جوان 2020، ص4.

[2] ضيف فضيل اليشر، **مرجع سابق**،ص5.

لقد أثبتت الدراسات أن هنالك علاقة وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول كافة شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية و بتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي و نمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع و المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي . ذلك ان النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية التي تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج و الاستثمار الفعلي في المجتمع، و من ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية و تنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، و من ثم فان تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.[1]

2) الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:

وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها و الاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن

و العملاء و المعاملات و تقنين بعض القنوات غير الرسمية.[2]

3) يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء و محدودي الدخل مع ايلاء اهتمام خاص للمرأة، و الوصول إلى الأفراد و المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر.

4) تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين مستوى الدخل، و رفع مستوى المعيشة.

5) توفير الخدمات المالية بطرق سهلة و بسيطة و بأقل التكاليف.[3]

6) المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

سيساهم الشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي.

7) تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم :

---

[1] **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، 2017، ص03.

[2] البنك الجزائر، الشمول المالي –بنك الجزائر، الجزائر، 2017 ص03.

[3] البنك المركزي المصري CBE، **الشمول المالي**، النشرة العربية للعاملين بالقطاع المالي، ص02.

أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية

وامتصاص الصدمات المرتبطة بالمتغيرات المالية.[1]

رابعا: أبعاد الشمول المالي

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي:

سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات و المؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي: [2]

1)**للوصول للخدمات المالية:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية :

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حساب النفوذ الالكترونية.

---

[4] آسيا سعدان، نصيرة محاجية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة (الجزائر، تونس والمغرب)–** ، مجلة دراسات وأبحاث –المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية–، مجلد 10، العدد 3 سبتمبر 2018 السنة العاشرة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص751.

[2] سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسة الإقتصادية الفلسطيني –"ماس"– القدس ورام الله–، 2016، ص10–16.

- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2) **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدماتالمالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذييتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

وتكمن مؤشرات هذا البعد في :

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقلكحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلل سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد

العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

- **القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.
- **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سالمة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.
- **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- **حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- **التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- **المديونية أو السلوك المالي:** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
- **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

خامسا: أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، وتنامي المنافع المتتالية من الشمول المالي،

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء البنك الدولي إن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل.

وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي وهي كالتالي:

- تعزيز وصول كافة المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة و المتوسطة جدا من الاستثمار و التوسع.
- خفض مستويات الفقر و تحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.[1]
- يهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية (المدخرات، المدفوعات، التحويلات المالية، الائتمان، التامين، المعاشات).[2]

سادسا: مبادئ الشمول المالي

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تستهدف هذه المبادئ تعزيز فرص وصول نحو(2) مليار من سكان العالم للخدمات المالية المصرفية، وتهدف هذه المبادئ أيضا إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات . وتتمثل هذه المبادئ بما يلي: [3]

---

[1]أبو دية ماجد، **دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني ،مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، ص19.**

[2]أحمد فؤاد خليل،**اليات الشمول المالي –نحو الوصول للخدمات المالية– مجلة الدراسات المالية و المصرفية**،العدد الثالث،2015، ص 07.

[3] صندوق النقد العربي، **فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، 2012، ص214.

- **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
- **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع و الائتمان و الدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا و الأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية .
- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والعمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة، المحاسبة الحكومية وأيضا القطاعات المالية.
- **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
- **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
- **الإطار:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية إطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

المطلب الثاني: الإطار المتكامل للشمول المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: الركائز الأساسية للشمول المالي

1) **دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي: [1]

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها، من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات آلية، خدمات التامين وغيرها.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية الأفراد والمؤسسات المصغرة.

2) **الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

3) **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:** لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي. وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

4) **التثقيف المالي:** ويكون من خلال_إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العالقة بالتثقيف المالي.

ثانيا: سياسات الشمول المالي.

[1].بنقيدة مروان، دبوعافية رشيد، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، ص95.

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حال وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول. من جهة أخرى بدت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من(الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية)، في حين الحلين المتبقيين هما(حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية) والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي.

ونشير إلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي: [1]

- **الوكيل البنكي:** أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، وإلى تحول الصيدليات ومكاتب البريد محلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي. إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.
- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على

[1] السعيد بن لخضر، صبرينة شنبي، **أهمية الشمول المالية في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربي)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بوضياف – المسيلة–، الجزائر، 2018، ص104–129.

جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية عام 2004.

- **تنويع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وايداعية تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.
- **إصلاح البنوك الحكومية:** في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15%من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي الأداء دون المتوسط. من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

- **حماية المستهلك:** تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهما ساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام

2000 حيث إن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

- **سياسة الهوية المالية:** في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

ثالثا: الإطار المتكامل للشمول المالي

يهتم الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي عضد بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي: [1]

1.الاستقرار :

– سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي.

– توافر نظام مالي يتسم بالشمول والمزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

– يتمتع أي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكوناً

[1] أ م د نغم حسين نعمة، السيد أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية بغداد –للمدة 28–29 نوفمبر 2018–، تحت شعار "الإيداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، المجلد الثاني، رقم الإيداع 642، بغداد، ص34–35.

أساسياً للاستقرار المالي.

2.النـزاهة والسلامة :

– تقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه ولكن بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دولياً والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي.

أصدرت مجموعة العمل المالي FATA توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال

- ومحاربة تمويل الإرهاب، وإدراكاً بأن الاستبعاد المالي يزيد بالفعل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى، ومن بين هذه التدابير مراجعة وتنقيح «توصياته الأربعين» كي تتضمن تعريفات للمعاملات منخفضة المخاطر والأقل مخاطرة.

3.حماية المستهلك المالي :

يتعيَّن ضمان تحقيق الشمول على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً.

تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة.

أظهرت أبحاث البنك الدولي أن وجود هيئة متكاملة يُعد النموذج الأبرز على مستوى العالم لتنظيم حماية المستهلك المالي.

المطلب الثالث: متطلبات الشمول المالي

ومما لاشك فيه انه و لقيام الشمول المالي لابد من توفر شروط وركائز ومتطلبات لضبط هذا الأخير وهي كتالي:

أولا: الخدمات المالية الرقمية أوالتكنولوجيا المالية

وردت تعريفا عديدة للتكنولوجيا المالية "FinTech" منها أنها الابتكار المالي التقني الذي قد يؤدي إلى ابتكار جديد في نماذج الأعمال أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات المرتبطة بها ما سينعكس بأثر مادي على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير التمويل.[1]

عرفت كذلك على أنها صناعة اقتصادية تتكون من شركات تستخدم في نشاطها التكنولوجيا من أجل صنع أنظمة مالية أكثر كفاءة، فهي جزء حيوي ناجم عن تقاطع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا حيث تركز هذه الشركات على التكنولوجيا ودخول السوق من خلال منتجات وخدمات مبتكرة لا يقدمها اللاعبون التقليديون.[2]

ثانيا: التثقيف والتوعية المالية

تعرف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية، كما تشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تمكن الأفراد من الاستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية والثقافة أو المعرفة المالية هي عنصر هام وأساسي من التطور والاستقرار الاقتصادي والمالي، في المقابل تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي، مثل الديون المتراكمة، والمدخرات غير الكافية وعدم التخطيط ماليا للمستقبل.[3]

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات و والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية

[1] وهيبة عبد الرحمان، الزهراء أوقاسم، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، المركز الجامعي تمنراست–الجزائر، 2019،ص354

[2] وهيبة عبد الرحمان،**المرجع نفسه**، ص354.

[3] Kozup and Hogarth, **Financial literary Public policy and consumers self protection–More questions feweranswers**, Journal of Consumer affarms, 2008, p 42.

واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة لتحسين أوضاعهم المالية.

ثالثا: حماية المستهلك ماليا

ويتعيَّن ضمان تحقيق الشمول على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا و تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات و توضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة.[1]

رابعا: الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تعرف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، بحسب عدد العاملين فيها؛ إذا كأن عدد العاملين أقل من 5 في المنشأة تعتبر متناهية الصغر، من 5 إلى 19 عامل في المنشأة فأكثر تعتبر صغيرة، من 21 إلى 49 في المنشأة تعتبر متوسطة، في حين إذا كان عدد العمال 51 عامل في المنشأة تعتبر كبيرة .

المطلب الرابع : تحديات الشمول المالي

أظهرت العديد من الدراسات واستطلاعات الرأي وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وتتركز معظم هذه المعوقات في أبواب

[1] نعم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي التخصص الرابع، حول الإبداعالإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، 28-2018/11/28، ص34.

رئيسية كمحدودية الدخل، الاعتبارات الشخصية والدينية والمجتمعية، وارتفاع تكلفة فتح الحساب أو المصاريف المرتبطة به، أو الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب.

أولا: معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

سنقوم باستعراض أهم العوائق التي تمنع اتساع رقعة الشمول المالي: [1]

●**عدم امتلاك المال الكافي:** أن عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب هو أحد أهم أسباب عدم استخدامهم للخدمات المالية والمصرفية، إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من الأسباب، منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يمتلكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب، كما قد يرتبط بطريقة غير مباشرة بطبيعة العمولات المفروضة على هذه الحسابات (التكلفة)، إن دراسة حاجة الشرائح المختلفة من السكان يجاد والخدمات وحسابات مبتكرة موجهة لهم بطريقة مدروسة قد تساعد في توسيع قاعدة الشمول المالي في الدول ذات مستويات الشمول المالي المتدنية.

●**عدم الحاجة لوجود حساب:** يرى العديد من شرائح المجتمع وخاص ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية أن تخفيف القيود على امتلاك الحسابات المصرفية أو المالية وتخفيف التكلفة المرتبطة بها، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بين هذه الشريحة من المستخدمين ممن يعتبرون أنهم ليسوا في حاجة إلى حساب حاليا

●**أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات:** كثير من شرائح المجتمع لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي بسب بعد المصارف والمؤسسات المالية، وعدم امتلاكهم للوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب، وكل ذلك يزيد من تكاليف فتح حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية، إن أحد أهم الطرق للتغلب على هذه المعوقات مجتمعة قد يكمن في تتمة الخدمات المالية، بحيث تقل التكلفة وتقصر الدورة المستندية ويتم تذليل العوائق الجغرافية المرتبطة بالبعد، كما أن للجهات التنظيمية دورا في تذليل العديد من هذه العقبات من خلال إعادة النظر في الرسوم والعمولات في بعض الدول ذات مستويات الدخل المتدنية،

[1] بنك الكويت الدولي، **الشمول المالي في دولة الكويت الأهمية والواقع**، مقارنة مؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، مايو 2017، ص17.

ودراسة سبب عدم توافر الوثائق المطلوبة، كما يقع على عاتق المؤسسات المالية محاولة توسيع رقعة تواجدها حيثما كان ذلك ممكنا ومجديا في آن واحد.

•**اعتبارات دينية وأخرى تتعلق بمستوى الثقة:** يلعب عامل الثقة دور أساسي في تعزيز الشمول المالي وذلك فان ضعف الثقة بتعامل بمعاملات المالي والمصرفي كأحد الأسباب لعدم امتلاكهم لحساب مالي، كما أن الأسباب الدينية التي تحرم تعامل مع بعض الخدمات المصرفية، والتي حالت دون حصولهم على حساب في مؤسسة مالية رسمية، إن جانب التثقيف يلعب دورا أساسيا هنا، حيث يجب على البنوك المركزية والمصارف والمؤسسات المالية زيادة وعي السكان حول أهمية الخدمات المالية، وزيادة مستويات الشفافية والحوكمة لزيادة مستويات الثقة، كما يقع على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية زيادة حملات التوعية بأهمية وفوائد امتلاك الحسابات المالية، مع الاستمرار بتذكير وتوعية المستخدمين بتوافقها مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: مخاطر الشمول المالي

وتشير مخاطر الشمول المالي إلى المخاطر والتأثيرات السلبية التي قد تنشأ عن تطبيق برامج الشمول المالي والحلول الرقمية في البنوك المصرية، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: [1]

أ) **مخاطر التشغيل والمرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات:**

- عدم وجود قواعد بيانات متكاملة للتعامل مع الحلول الرقمية.
- عدم التأمين الكافي للمعاملات الالكترونية.
- عدم ملائمة تصميم النظم، وعدم الصيانة المستمرة لها.
- التوقف المفاجئ للنظم.
- فشل النظم في إنجاز الأعمال.
- إساءة استخدام النظم من جانب العملاء.
- إساءة استخدام النظم من جانب العاملين.
- حدوث اختراق مؤثر لأنظمة البنك.

[1] رمضان عارف رمضان محروس، **إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في لبنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد رقم (21)، العدد الأول، مدرس المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة –جامعة جنوب الوادي–، يناير 2020، ص297–298.

ب) مخاطر السمعة والتي تنشأ عن النظرة السلبية تجاه البنوك:

والتي تنتج عن الآتي:

- إخفاق البنوك في تأسيس شبكات خدمات موثقة وآمنة.
- عدم قدرة البنوك علة إدارة النظم بكفاءة.

ج) مخاطر قانونية والتي تنشأ عن انتهاك القواعد والضوابط والقوانين:

والتي تنتج عن:

- انتهاك سرية المعلومات الشخصية للعملاء.
- الاحتيال المالي والاختلاس.
- تزوير البيانات.
- غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثا: الآثار الإيجابية للشمول المالي

- تعزيز الاستقرار المالي.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.[1]

وهناك آثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك Huge Data بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

المطلب الخامس: علاقة الشمول المالي بمختلف المتغيرات الاقتصادية

[1] خليل أحمد فؤاد، **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد 03، 2015، ص07.

بسبب الأهمية الكبيرة والدور الفعال الذي يلعبه الشمول المالي و كذا مساهمته الكبيرة في خلق نظرة جديدة وآفاق مستقبلية لتطوير لجل المصارف، والمساهمة في إحداث تغيرات عن طريق التأثير الواضح على مختلف القطاعات كما تطرقنا إليه سابقا، ارتأينا في هذا المبحث إلى الإلمام بأهم العلاقات التي يمكن من خلالها أن يؤثر و يتأثر الشمول المالي للوصول إلى هذا التغيير.

أولا: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي

بداية تجب الإشارة إلى إن النمو الاقتصادي له تأثير ايجابي كبير على الشمول المالي، مما يعني إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد له تأثير ايجابي لشمول المالي، أي أن الدخل عامل مهم في تحديد مستوى الشمول المالي.

كما أن كلا من التنمية الاقتصادية والمالية تعززان الشمول المالي، كما يرتبط التضخم سلبا بالشمول المالي، بينما يرتبط سعر الفائدة على الودائع بشكل ايجابي بالإدراج المالي، من ناحية أخرى فالقطاع المالي هو العمود الفقري لأي دولة نامية لذلك يجب أن يكون التركيز على نمو واستقرار الوضع المالي لجميع مواطني البلاد من أجل ضمان التطوير المستمر، وبالتالي يلعب الشمول المالي دورا لا غنى عنه في النمو الشامل للاقتصاد حيث يعمل القطاع المالي كمضاعف ووسيط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين التنمية الاقتصادية والمالية من ناحية والشمول المالي من ناحية، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي : [1]

- يلعب الشمول المالي دورا رئيسا في تسهيل النمو الاقتصادي الشامل وخاصة في الاقتصاد النامي، من خلال تعبئة المدخرات وزيادة فرص الأسر والشركات للوصول إلى الموارد اللازمة لتمويل الاستهلاك والاستثمار وللتأمين ضد الصدمات بالإضافة إلى ذلك، يمكن للاندماج المالي إن يعزز العمل وإضفاء الطابع الرسمي على الشركات، مما يساعد بدوره على زيادة إيرادات الحكومة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.
- من خلال الشمول المالي يتم توفير التمويل لرواد الأعمال والشركات الصغيرة التي تتيح دخولا جديدة مما يوفر منافسة لشاغلي الوظائف وبالتالي تشجيع روح المبادرة والإنتاجية.

[1] بنك الجزائر، **الشمول المالي –بنك الجزائر–**،الجزائر، 2017، ص03.

- يمكن زيادة النمو لأي بلد من خلال استخدام الشمول المالي كجسر من شأنه تسهيل المشاركة الكاملة من قبل الأجزاء الأضعف من البلاد، من خلال ربط مساهمة السكان الأضعف أو الريفيين في البلد بالتيار الرئيسي، مما يؤدي إلى التحرك نحو نمو اقتصادي أعلى.
- يوسع الشمول المالي قاعدة موارد النظام المالي من خلال تطوير ثقافة الادخار بين شريحة كبيرة من سكان الريف ويلعب دوره في عملية التنمية الاقتصادية، وينتج عن هذا نمو كبيرا من خلال التأثيرات المضاعفة ويساعد على تحقيق نمو شامل.
- ييسر الشمول المالي الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة المدى إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة، ويصفهم أصحاب حسابات، فمن الأرجح أن يستخدم الأفراد خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم والصحة وإدارة المخاط، والصدمات المالية الجوية، التي يمكن أن تحسن من الجودة الشاملة لحياتهم، فالشمول المالي يدور حول التنمية البشرية والتمكين وعن منح الأفراد الوسائل اللازمة لتحسين حياتهم وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الإنتاجية.

أخيرا و من خلال ما سبق تبرز أهمية الشمول المالي حيث يعد ظاهرة رئيسية لصانع السياسات في جميع أنحاء العالم للتخطيط لسياسة قوية لتحقيق النمو المستدام، فالنظام المالي الذي يعمل بشكل جيد يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية من خلال ما يلي[1]:

- **تخفيض حدة الجوع والفقر المدقع:** مع الوصول إلى الخدمات المالية مثل حسابات الادخار والقروض والتأمين، يمكن للفقراء بناء الأمن المالي، وتنويع مصادر الدخل، والحد من تعرضهم للصدمات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك من المرجح أن يؤدي تحسين فرص الحصول على التمويل إلى الحد من عدم المساواة والفقر.
- **إمكانية تحقيق التعليم الابتدائي الشامل:** عندما تتمكن الأسر من الحصول على التمويل الأصغر، فمن الأرجح أن ترسل أطفالها إلى المدرسة، ويكون الأطفال أكثر عرضة للبقاء في المدرسة لفترة أطول من الوقت، أيضا مع الوصول إلى الائتمان والمدخرات والتأمين تقل احتمالية أن تعتمد الأسر على عمل أطفالها.

[1] بنك الجزائر، مرجع نفسه،ص04

- **تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** تستهدف مؤسسات التمويل الأصغر النساء كعملاء رئيسيات لهن في محاولة لتعزيز وضع النساء الفقيرات في بيوتهن وفي المجتمع من خلال منحهن ملكية الأصول.
- **تخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز والملاريا) وغيرها من الأمراض:** حيث تقدم العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التثقيف الصحي إلى جانب القروض الصغيرة لعملائها، تساعد هذه البرامج العملاء أن يصبحوا أكثر وعيا بالقضايا الصحية واتخاذ الإجراءات الوقائية، مثل تحصين أطفالهم، أيضا فان العديد من مؤسسات التمويل الأصغر توفر منتجات التأمين الصحي بحيث يحصل العملاء الفقراء على العلاج في الوقت المناسب.

ضمان الاستدامة البيئية: فمثلا تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بدعم شراء منتجات الطاقة المستدامة مثل المصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية، بالنظر إلى استخدام جزء كبير من القروض الصغيرة للأعمال التجارية الزراعية، من هنا يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تشجع الممارسات المستدامة بيئيا في الزراعة.

ثانيا: علاقة الشمول المالي بالتنمية الاجتماعية[1]

وفي ظل دراسة العلاقة بين احذ أهم المتغيرات التي تتأثر بالشمول المالي وجب الإشارة إلى علاقته بالتنمية الاجتماعية فقد بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد.

فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية.

وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي

[1]صبرينة شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية–تعزيز الشمول المالي في جمهوريةمصر العربية–**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، مسيلة الجزائر، 2018، ص113.

يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال . لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية التجمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل ألتأجيري، وغيرها .ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم والإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات اللوحية الذكية. وازدادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجها لمؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقر .

ولذا من المهم أن يبدأ التثقيف المالي في المراحل الأولى من التعليم كترسيخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OEDC) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد /أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حال احتاجوا للمساعدة واتخاذ خطوات

فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم .لذا أصبح من المعترف به عالميا أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراءات احترازية ومكملا أساسيا لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي[1].

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا إلى المفاهيم العامة والأساسية للمصارف الإسلامية منذ نشأتها والتي كانت عبارة عن بيوت للصيرفة، وصولا لهيئتها اليوم كمؤسسات مالية كبرى ذو وزن اقتصادي وشأن عظيم، كما وضحنا أهم الصيغ المعمول بها في هذا النوع من المصارف وأهم المبادئ التي تقوم عليها.

كما تطرقنا إلى التعريف بالشمول المالي باعتباره قدرة و تمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مناسبة لاحتياجاتهم منها مثلا : حسابات جارية، خدمات الدفع و التمويل وغيرها من

[1] صبرينة شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سابق**، ص114.

المنتجات المالية، مع إلزامية إبقاء أسعارها مناسبة للجميع، ومراعاة سهولة الحصول عليها وأن تقوم على فكرة حماية حقوق المستهلك.

كما ارتأينا إسقاط الضوء على علاقة الشمول المالي مع مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتوصلنا إلى أن هذا الأخير يساهم كثيرا في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع ولاقتصاد الدولة ككل، وقد يسمح للسلطات العمومية بالاعتماد عليه كهدف وسيط أن تحقق العديد من الأهداف النهائية

مثل : الحد من الفقر والبطالة وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي والاستقرار المالي.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

بعد التطرق إلى القسم النظري والذي يتناول الإطار المفاهيمي لكل من المصارف الإسلامية المنتجات المالية الإسلامية والشمول المالي بمختلف عناصره، نجد من الضروري إن نقوم بدراسة تطبيقية لتحديد دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي ومدى تأثيرها عن طريق سياساتها المنتهجة في ذلك وأخذت كنموذج لدراسة حالة مصرف السلام –الجزائر–حيث سنتطرق إلى التعريف بالمصرف محل الدراسة ثم بعد ذلك تحليل القوائم المالية للخروج بالنتائج، حيث تم تقسيم هذا الفصل كمايلي:

المبحث الأول: أساسيات حول مصرف السلام –الجزائر–

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث خدمات المصرف

المبحث الأول: أساسيات حول مصرف السلام–الجزائر–

سنتناول في هذا المبحث الإلمام بأساسيات حول بنك السلام، حيث تم اختيار هذا الأخير نظرا لتمتعه بدرجة عالية من الإفصاح والشمولية في نشر المعلومات والتقارير السنوية وكذا الشهرية عبر موقعه على الانترنت إضافة لعمله بالشمول المالي الأمر الغائب عند معظم البنوك الأخرى.

المطلب الأول: التعريف بمصرف السلام الجزائري

سنتطرق في المطلب التالي للإلمام بجل ما يتعلق بمصرف السلام الجزائري [1]

أولا: التعريف

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر من التجارب حديثة العهد نسبيا، وسجلت العقود الأخيرة تطورا ملحوظا لهذه الأخيرة، خاصة في العقود الأخيرة والسنتين 2020-2021، أين تم فتح نوافذ خاصة بالفرع الإسلامي في جل البنوك، وقد ارتأينا في هذا المطلب للتطرق لأحد أهم للمصارف الإسلامية التي تنشط في الجزائر، ألا وهو مصرف السلام.

حيث يعرف مصرف السلام على انه مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل مصرف الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقدم خدمات مصرفية مبتكرة.

يعمل هذا المصرف وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقدم خدمات مصرفية عصرية، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، ويقترح مصرف السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة الإسلامية والحرص على حسن تقديمها، فيمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية.

ثانيا: نشأة مصرف السلام

تأسس مصرف السلام-الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 2.7 بليون دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب

[1] نبذة عن مصرف السلام -الجزائر-، https:/www.alssalamalgeria.com، يوم 2021/05/14 على الساعة 23:05.

وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأس مال السلام الجزائر إماراتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع هذه الصفة.

ثالثا: أهداف مصرف السلام

و يمكننا تلخيص هذه الأهداف فيما يلي[1]:

- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها.
- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورة.
- سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شرط خلوها من أي محظور شرعي.
- إعطاء القروض الحسنة وفقا –العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.
- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شرط عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.
- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين.
- تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.
- قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.
- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.

المطلب الثاني: منتجات مصرف السلام

[1] أهداف مصرف السلام، https:/www.alssalamalgeria.com، يوم 2021/05/14 على الساعة 23:30.

يقترح مصرف السلام–الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويمكن تقديمها كالتالي :[1]

أولا: عمليات التمويل

يعمل مصرف السلام الجزائر على تمويل مشاريع الاستثمارية، و كافة احتياجات المتعاملين و المستثمرين في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل .. الخ

ثانيا: التجارة الخارجية

يعمل أيضا مصرف السلام–الجزائر، على ضمان تنفيذ تعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح على المستثمرين والعملاء خدمات سريعة وفعّالة من:

- وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستنديّة.
- التعهدات وخطابات الضمان المصرفية.

ثالثا: الاستثماروالادخار

يقدم المصرف أيضا سلسلة من الاستثمارات والخدمات المالية وذلك عن طريق:

- اكتتاب سندات الاستثمار.
- فتح دفتر التوفير (أمنيتي).
- بطاقة التوفير (أمنيتي).
- حسابات الاستثمار...الخ

رابعا: الخدمات

يحاول مصرف السلام إن يضع خدمات تفيد عملائه، وفق معاير مصرفية معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة أهمها: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر"، خدمة "موبايل مصرفنغ"، خدمة مايل سويفت " سويفتي "، بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة "، بطاقات السلام فيزا الدولية، خدمة الدفع عبر الأنترنت "E–Amina"، خزانات الأمانات " أمان "، ماكينات الدفع الآلي، ماكينات الصراف الآلي، ...الخ

المطلب الثالث: صيغ تمويل مصرف السلام

[1] ،منتجات مصرف السلامhttps:/www.alssalamalgeria.comيوم 2021/05/15، على الساعة13:31.،

تنقسم أساليب التمويل في مصرف السلام–الجزائر كغيره من البنوك الإسلامية بحسب العقود المستخدمة ونجد أن هناك عقود المعاوضات وعقود المشاركات وهي كالتالي :[1]

أولا: المرابحة الواعد بالشراء

هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناءً على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الآمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

ثانيا: الإجارة

هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

- **إجارة منتهية بالتمليك:** وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدّة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).
- **إجارة تشغيلية:** وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدّة الإجارة.

ثالثا: الاستصناع

هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، ويعتمد المصرف في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل وهما صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي والتي يمكن أن نميز بين تطبيقين لهذه الصيغة بحسب موضوع الاستصناع وهما صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في المباني وصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في غير المباني أما بالنسبة للصيغة الثانية للاستصناع فهي صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف من خلالها بشراء سلع أو تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، وعليه

[1] https:/www.alssalamalgeria.com،صيغ تمويل مصرف السلام يوم 2021/05/15، على الساعة12:21.،

فإن هذه الصيغة تعتمد على عقدين الأول عبارة عن عقد استصناع يكون المصرف فيه مستصنعا والمتعامل صانعا، والثاني يعتبر عقد توكيل بالبيع يوكل من خلاله المصرف المتعامل في بيع المصنوعات.

رابعا: البيع بالتقسيط للسيارات

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراها مسبقا وقبضها القبض الناق للضمان، إذا كانت السيارة المرغوب شراؤها من قبل المتعامل غير متوافرة ضمن مخزون المصرف فإنه يقوم باقتنائها وتملكها وعقب قبضها القبض الناقل للضمان ما يعرض على المتعامل شراءها. من ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك. لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين عند تقدمه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

خامسا: السلم

هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.

تعرف على أنها عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه–المبيع–مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم ومن أنواعه:

- السلم الموازي: يتمثل السلم الموازي في دخول المصرف في عقد سلم مستقل ثان مع طرف آخر على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد عليها في السلم الأول وذلك بهدف بيع السلعة المشترات ضمن عقد السلم الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.
- عقد التوكيل بالبيع: هو عقد مستقل يقوم من خلاله المصرف بتوكيل المتعامل البائع سلما ببيع السلع محل عقد بيع السلم بعد تسليمها للمصرف بشروط معينة.

سادسا: المشاركة

تنفذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة ونعني بشركة العقد ذلك الاتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح أما بالنسبة لشركة الملك فهي تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه.

-1: صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد

هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها.

-2: صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك.

ثالثا: المشاركة المتناقصة

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها، ويعد المصرف في إطارها المتعامل من خلال وعد منفصل أن يبيعه حصصه تدريجيا أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة ومتعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع.

فالمشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله. وتتكون هذه العملية من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين على ألا يكون البيع والشراء مشترطا في هذه الشركة، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر.

سابعا: المضاربة

وهي عبارة عقد شراكة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

ويمكن تقسيمها للنوعين:

- **المضاربة المطلقة:** هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة.
- **المضاربة المقيدة:** هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.

ثامنا: البيع الأجل

وهو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

أما بالنسبة للمصرف فيعتبر الصيغة التي يقوم من خلالها بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.تتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد.حيث تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط أما بالنسبة للأفراد فتكون من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.

المطلب الرابع: المؤشرات المالية لمصرف السلام

سنتطرق في هذا المطلب لأهم المؤشرات المالية الخاصة بمصرف السلام خلال السنوات 2013-2019.

الجدول رقم 2: تطور مجموع الميزانية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الميزانية	39.550794	36.309.089	40.575.207	53.103.919	85.775.329	110.109.059	131.018.967
نسبة النمو	-	-8.1%	11.7%	30.87%	61.5%	28.3%	18.9%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام.

التعليق:

يمثل الجدول تطورات مجموع الميزانية لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019 حيث سجل المصرف نسبة نمو في الميزانية قدرت ب 61 بالمائة و التي اعتبرت بمثابة الذروة بعد أن كان قد سجل نتيجة سلبية خلال السنوات الأولى ويعود ذلك لزيادة نشاط المصرف وتنويع التمويل و كذا استحداث القرص الاستهلاكي، وقد استمرت هذه النتيجة بالزيادة في السنوات الأخرى لغاية 2019 ولكن بوتيرة اقل.

الجدولرقم 3: تطور صافي الايرادات لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الايرادات	4.022	2.859	2.214	2.769	3.990	-	-
نسبة النمو	-	-28.9%	-22.5%	25%	44%	-	-

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام.

التعليق

يمثل الجدول تطورات صافي الإيرادات لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019 حيث لم يسجل المصرف نسبة نمو خلال الثلاث السنوات الأولى و ذلك راجع لكون المصرف في بداية عمله، إضافة إلى سعيه للتوسع و تراجع مداخيل التمويلات، الاهتلاكات والمؤونات و بقي على نفس المنوال لغاية سنة 2016 حيث بدأت نسبة نمو الإيرادات بالزيادة لانتهاج المصرف سياسيات جديدة، وكذا إدخال الرقمنة إلى المعاملات لتسهيل إيصالها لجل فئات المجتمع.

الجدول رقم 4: تطور النتيجة الصافية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1267	1383	301	1080	1181	2418	4007
نسبة النمو	-	9.15%	-78.32%	258.8%	9.35%	104%	63.2%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام.

التعليق:

يمثل الجدول تطورات النتيجة الصافية لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019 حيث سجل المصرف نتيجة صافية بقيمة 40 مليار دينار تقريبا سنة 2019 أي زيادة قدرها 63 بالمائة نسبة لسنة 2018، في حين سجلت أدنى نتيجة 301 مليون دينار سنة 2015. وهذا راجع لزيادة خسائر القيمة وكذا الاهتلاكات بنسب متفاوتة.

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث متغيرات المصرف

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإلمام بجل المتغيرات التي يستخدمها المصرف محل الدراسة والذي تم التطرق اليه سابقا، لتعزيز العمل بالشمول المالي.

المطلب الأول: تعزيز الشمول المالي عن طريق حسابات الإيداع

يتيح مصرف السلام كغيره من البنوك الإسلامية التعامل مع زبائنه والمستثمرين في مجموعة من الحسابات (إيداع/إقراض) وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أحد أهم حسابات الاستثمار.

أولا: تعريف حسابات الاستثمار.

هو حساب محدد المدة، يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر، يتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام–الجزائر، أكثر ما يميزه انه وديعة معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف ويتم دفع الأرباح كل ربع سنوي.

يتم تصنيفه من حيث الصيغة الشرعية على أساس أنه صيغة مضاربة على اعتبار انه عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم العميل بتمويله ويتكفل المصرف بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

ثانيا: خصائص حسابات الاستثمار

- من الحسابات (متوسطة / طويلة)الأجل حيث تتراوح مدة الاستثمار من 03 إلى 60 شهرا وأكثر، ويجري سريان مفعول مدّة الوديعة ابتداء من تاريخ فتحها.
- يتم تسديد الأرباح عند تاريخ الاستحقاق وبعد اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات أو رسوم أخرى في حساب الشيك أو الحساب الجاري للمتعامل.
- في حالة عدم حصول المصرف على طلب المتعامل لتجديد الوديعة قبل أو عند تاريخ الاستحقاق، فإنه يمكن للمصرف تجديد هذا الاستثمار لمدة 12 شهرا بمعدل ربح موافق للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام–الجزائر.
- حسابات الاستثمار تمكنك عملاء المصرف من اختيار مدة الاستثمار (من 03 إلى60 شهر وأكثر) والمبلغ الأدنى المستثمر يكون من 100000 دج.
- للمستثمر الحق في إمكانية فسخ الوديعة قبل أجل الاستحقاق على أن يفقد حقه في الربح المقرر ضمن شروط المصرف ويحتسب لفائدته ربح المدة المنتهية منقوصا 1%.
- يمكن غلق الحساب موضوع هذه الاتفاقية حسب الحالات الآتية:

– بطلب من صاحب الحساب

– بناء على قرار من قبل المصرف في إطار تطبيق الأحكام الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

– بناء على قرار من قبل المصرف تنفيذا للأحكام القضائية المتعلقة بالإفلاس أو التصفية.

ثالثا: تعريف الحسابات الجارية –السلام–

هو حساب إيداع تحت الطلب بالدينار الجزائري، تمر من خلاله عمليات دفع من قبل المؤسسات (تسديد الأجور أو فاتورات، ...الخ) أو لفائدة الشركات في نطاق معاملاتها الاقتصادية اليومية. فالحساب الجاري يتيح للمتعاملين القدرة على تحويل أموالهم والقيام بعمليات وقت ما أرادوا استغلال أموالهم او سحبها.

رابعا: مزايا الحسابات الجارية

من أكثر ما يميز الحسابات الجارية مايلي:

- قبول الإيداعات النقدية والشيكات في جميع فروع المصرف.
- الحصول على دفتر شيكات مجاني.
- الحصول على كشف الحساب دوري مجاني عبر البريد الإلكتروني.
- إمكانية متابعة وإدارة الحساب من خلال قنوات المصرف الإلكترونية: "السلام مباشر"، "السلام سمارت مصرف ".

خامسا: تطور حسابات الإيداع لمصرف السلام 2013-2019

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإحاطة بأهم التطورات التي شهدتها حسابات الإيداع لمصرف السلام.

الجدول رقم 05: تطور حسابات الإيداع بمصرف السلام 2013-2019

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	19.084.716	15.409.819	19.407.756	29.084.23	53.717.82	70.615.294	84.671.904
معدلات النمو	-	-19.25%	25.94%	49.85%	84.6%	31.4%	19.90%
حجم ودائع الاستثمار	1218393	1403860	2253596	4101081	6026287	7762247	11794091
معدل نمو ودائع الاستثمار	-	15.22%	60.52%	81.97%	46.94%	28.80%	51.94%
حجم الودائع الجارية	6321437	5938373	7503315	11483179	19008462	20869577	22718951
معدل نموالودائع الجارية	-	-6.05%	26.35%	53.04%	65.53%	9.79%	8.86%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف السلام.

وفيما يلي الرسم التوضيحي لحجم الودائع الكلية:

الشكل03: تطور حسابات الإيداع بمصرف السلام 2013-2019

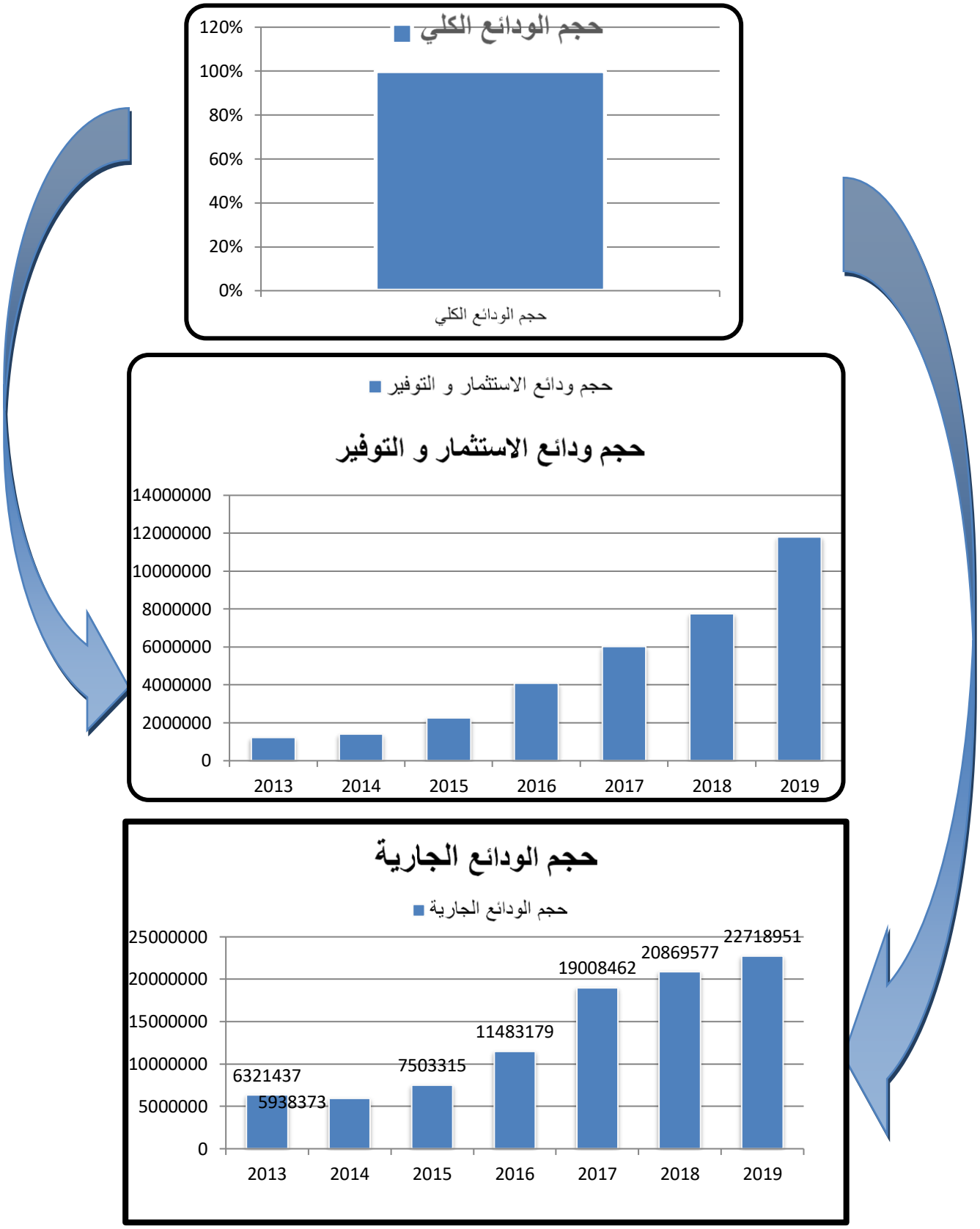

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بالتقارير المالية لمصرف السلام من 2013-2019.

التحليل:

من الجدول والشكل الموضح أعلاه، والخاص بتطور حجم الودائع في بنك السلام، نلاحظ بلوغ الودائع أكثر من 53 مليار دولار اي زيادة قدرها 193% حيث بلغت ذروة نموها سنة 2017 بقيمة قدرت ب 84.6% وأدنى قيمة سنة 2014 مع تذبذبات خلال السنوات الاخرى دلالة على التغيرات المختلفة والتغيرات في حجم ودائع المصرف.

فالمصرف كان قد شهد سنة 2013 زيادة في عدد المتعاملين و الذي بلغ في نهاية السنة 5580 متعامل، وهذا راجع لاعتماد المصرف لإستراتيجية تنويع المحفظة في نشاطات متنوعة وكذا إطلاق خدمات الكترونية عبر منتوج «السلام مباشر" و بطاقات الدفع"امنة"، إضافة لذلك إطلاقه لخدمة "السلام إيجار" كمنتوج جديد استقطب به عدد معتبر من المتعاملين الاقتصاديين، وفي ظل سعي المصرف إلى تطوير من جودة خدماته، فقد قام أيضا بتشغيل 6 وحدات جديدة للدفع الالكتروني"TPE" بالمحلات التجارية ما سهل على المتعاملين القيام بعملياتهم التي يحتاجونها إضافة لكل ما سبق فقد قام بحملات ترويج عن طريق مشاركته في تظاهرات اقتصادية، كل هذا أدى لزيادة من معدل نمو المصرف ب 23%، إلا أنه وفي سنة 2014 فقد شهد المصرف انخفاض معتبر في عدد المتعاملين الذي استقطابهم فقد قدر عددهم ب 600 متعامل فقط و الذي يعتبر قيمة ضئيلة من عدد المتعاملين للسنة السابقة، هذا ادى إلى انخفاض نسبة النمو بقيمة قدرها 19.25%مقارنة بسنة السابقة، إلا أن المصرف قد تدارك هذا الانخفاض في سنة 2015 فنلاحظ ارتفاع في قيمة نمو الودائع قدر ب 25.94%، وارتفع حجم الودائع من 19 مليار دج إلى 23 مليار دج في سنة 2015، فقد ركز المصرف خلال هذه السنة على جودة خدماته و تحسينها أكثر بداية من تطوير مهارات موظفي المصرف من أجل التكيف مع المتغيرات والتفاعل مع التطورات الحديثة والتحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية والنوعية بإعداد وتنفيذ أكثرمن 40 برنامج تدريبي في مختلف التخصصات، اضافة لذلك زاد المصرف من فروعه و قام بتوظيف 30 موظف جديد ما أدى إلى زيادة ثقة المتعاملين بالمصرف وشعورهم بالأمان لتعاملهم معه و كذا الرضا مما يقدمه من خدمات، وعلى نفس المنوال استمر نمو المصرف حيث انه قد سجلت الودائع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 بنسبة 46 %مقارنة بنفس الفترة لـ 2015 منتقلة من 210 مليون دولار إلى 305 مليون دولار، و قد تمكن المصرف عموما من تحقيق التوازنات المستهدفة في تركيبة الودائع حيث تمثل حسابات الودائع الجارية 34

%من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 5.67 مليون دولار إلى 105 مليون دولار أي بنسبة نمو 56 %نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد و توطين عملياتهم الجارية بالمصرف فقد تم فتح 887 حساب جديد، وبنفس المنحى سجلت حسابات الأفراد ارتفاعا ملحوظا و ذلك بفتح 621 حساب جديد بفضل توطين رواتب الموظفين و عرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الإلكترونية، بطاقات الدفع....) وتمثل حسابات الاستثمار و الادخار نسبة 27 %من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 55 مليون دولار إلى 88 مليون دولار أي بنسبة نمو 44 % نتيجة لتعزيز سمعة المصرف بالسوق و عرض أفضل الخدمات و تم تسجيل فتح 818 حساب ادخار جديد سنة 2016، أما بالنسبة ل 2017 فنلاحظ انه قد سجلت ودائع العملاء ارتفاعا ملحوظا قدرت بنسبة 88 %مقارنة بنفس الفترة لـ 2016 منتقلة من 309 مليون دولار إلى 553 مليون دولار، و فيما يخص تركيبة الودائع فيمكننا القول ان الحسابات الجارية تمثل 31 %من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 102مليون دولار إلى171 مليون دولار أي بنسبة نمو 68 %نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد و توطين عملياتهم الجارية بالمصرف وفتح 1005 حساب جديد، و بنفس المنحى سجلت حسابات الأفراد ارتفاعا ملحوظا فقد تم فتح أكثر من 4000حساب جديد بسبب تطوير و تحسين من خدماتها المقدمة كما نلاحظ ان حسابات الاستثمار و الادخار تمثل هي الأخرى نسبة 25 %من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 35 مليون دولار إلى 52 مليون دولار أي بنسبة نمو 50 %نتيجة لتعزيز سمعة المصرف بالسوق و عرض أفضل الخدمات و تم تسجيل فتح 1850 حساب ادخار جديد سنة 2017.

ومن الملاحظ أن الودائع الادخارية شهدت نموا معتبرا في 2018 و 2019 و إن كان نمو منخفض مقارنة مع السنتين السابقتين حيث ارتفعت بمبلغ 1,4 مليار دينار جزائري ما يقدر ب34 مليون دولار وبنسبة نمو 54 %، فبالنسبة لرصيد الادخار فقد نمى بمتوسط 340 مليون دينار جزائري ما يقدر ب3 مليون دولار في الشهر الواحد لمتوسط 700 حساب جديد في الشهر بين 500 و 900 حساب، مبدئيا يمكن أن نرد هذا النمو إلى عوامل عدة ساهمت فيه، منها توسع شبكة فروع المصرف، حيث تم افتتاح عشرة فروع جديدة للمصرف بين سنتي 2018 و 2019 ، ومنها أيضا النمو السريع لنشاط تمويل الأفراد، وكذلك مختلف الحملات الترويجية والتسويقية للتشجيع على الادخار، دون أن نغفل العوائد المحفزة الموزعة من قبل المصرف على هذه الفئة من الودائع والتي بلغت نسبة 8,3%.

المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث القروض

يسعى مصرف السلام الجزائري كغيره من المصارف الإسلامية لتقديم التمويل اللازم لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية بطريقة تتناسب مع كل نشاط، إضافة إلى تعدد وتنوع الخدمات التقليدية المستخدمة كل ذلك في إطار تعزيزه للشمول المالي.

في هذا المطلب سنتطرق إلى التمويلات الممنوحة من طرف البنك وتطورها.

أولا: التمويلات التي يقدمها المصرف.

تنقسم الخدمات التمويلية التي يقدمها مصرف السلام لعملائه (سواء كانوا أفرادا أو شركات) إلى نوعين أساسيين، هما:

- ائتمانات قصيرة الأجل (دورة الاستغلال)؛
- ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل (دورة الاستثمار).

يمكن تقسيم التمويلات التي يقدمها مصرف السلام مع المفهوم الإسلامي لكل عملية تمويلية في الجداول الموالية:

الجدول رقم 06: التمويلات الممنوحة للشركات.

	اسم عملية التمويل	الصيغة الشرعية لعملية التمويل
الشركات	تمويل العقارات	الإجارة / الاستصناع
	تمويل أشغال هندسية مدنية	المرابحة / الاستصناع المضاربة / المشاركة
	تمويل معدات مهنية	المرابحة / الإجارة
	تمويل معدات نقل	المرابحة / الإجارة
	تمويل استغلال	المرابحة / السلم
	السلام إيجار	الاعتماد الايجاري
	السلام إيجار ليزمد	الإجارة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: www.alsalamalgeria.com.

يمثل الجدول أعلاه أشكال التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري الخاصة بالشركات و صيغتها الشرعية، حيث نلاحظ أن صيغة المرابحة هي الأكثر استخداما مع الشركات، وذلك لتميز الصيغة و كثرة طلبها من طرف الشركات نظرا لسهولة المعاملة فيها و ثقتهم العالية بها.

الجدول رقم 07: التمويلات الممنوحة للأفراد.

	اسم عملية التمويل	الصيغة الشرعية لعملية التمويل
الأفراد	السلام تسيير للسيارات	بيع بالتقسيط
	تسيير لتمويل الدراجات النارية	بيع بالتقسيط
	دار السلام لامتلاك منزل	الإجارة
	دار السلام لتهيئة المنزل	الاستصناع / البيع لأجل / المشاركة
	دار السلام لبناء أو توسيع منزل	الإجارة
	دار السلام استئجار	الإجارة
	دار السلام LPA/LPP	المشاركة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: www.alsalamalgeria.com.

يمثل الجدول أشكال التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري للأفراد نلاحظ أنه لا يوجد صيغة محددة يفضلها الأفراد .

ومنه نصل أن مصرف السلام الجزائري يقوم وتماشيا مع فلسفته المصرفية الشاملة بتمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين وكذا مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بواسطة قروض ذات أجال مختلفة، في ظل الأساليب والصيغ الإسلامية المعمول بها.

ثانيا: تطور التسهيلات الممنوحة من قبل مصرف السلام 2013-2019

شهدت تسهيلات مصرف السلام تطورات واضحة خلال هذه الفترة، يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم08: : تطور التسهيلات الممنوحة من طرف بنك السلام (2013-2019)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف السلام.

	السنة / البنود	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	تمويل دورة الاستغلال	19696910	15066234	16567805	20169054	27143656	42244302	53168392
	تمويل دورة الاستثمار	7104262	8649378	6430485	7866447	8171368	10487621	11333094
	إجارة أصول منقولة	/	/	/	822162	3911926	7173303	9006385
	إجارة عقارات	/	/	/	183005	3154795	4030784	5081941
	حسابات جارية مدينة	1551461	80515	39956	63793	27145	47769	209146
مؤسسات عامة	إجارة أصول منقولة	/	/	/	/	/	9368	14352
الأفراد	تمويل عقاري للأفراد	412613	143348	92031	494700	1376376	2246893	3029808
	تمويل استهلاكي للأفراد	/	/	/	46826	3653767	11587952	16742640
إجمالي التمويلات		**28774**	**23939**	**21268**	**29337**	**45454**	**75340**	**95583**

كما يمكن توضيح معدلات نمو حسابات تمويل مصرف السلام في الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: معدلات النمو حسابات تمويل مصرف السلام 2013-2019

	السنة / المؤشر المالي	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	معدل نمو تمويل دورة الاستغلال	33.1%	(5.23)%	99.9%	21.7%	34.5%	55.6%	25.8%
	معدل نمو تمويل دورة الاستثمار	23.9%	21.7%	%(6.25)	22.3%	3.8%	28.3%	8 %
	معدل نمو إجارة أصول منقولة	/	/	/	375.8%	83.3%	25.5%	375.8%
	معدل نمو إجارة عقارات	/	/	/	128.1%	27.7%	26%	128.1%
	معدل نمو حسابات جارية مدينة	1548.8 %	%) 94.8(	%) 50.3(	59.6%	%) 57.4(	75.9%	337.8%
مؤسسات عامة	معدل نمو إجارة أصول منقولة	/	/	/	/	/	/	53.2%
الأفراد	معدل نمو تمويل عقاري للأفراد	448.6%	%) 66(	%) 35.7(	437.5%	178.2%	63.2%	348.4%
	معدل نمو تمويل استهلاكي للأفراد	/	/	/	/	7702%	217.1%	44.4%
نسبة نمو إجمالي التمويلات		36%	(17)%	(6)%	38%	55%	66%	27%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف السلام.

وفيما يلي الرسم التوضيحي لحجم تطور نسب الحسابات التمويلية وإجمالي تلك التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لكل من المؤسسات الخاصة والعمومية وكذا الأفراد 2013-2019:

الشكل04: -تمثيل إجمالي تمويلات الحسابات :

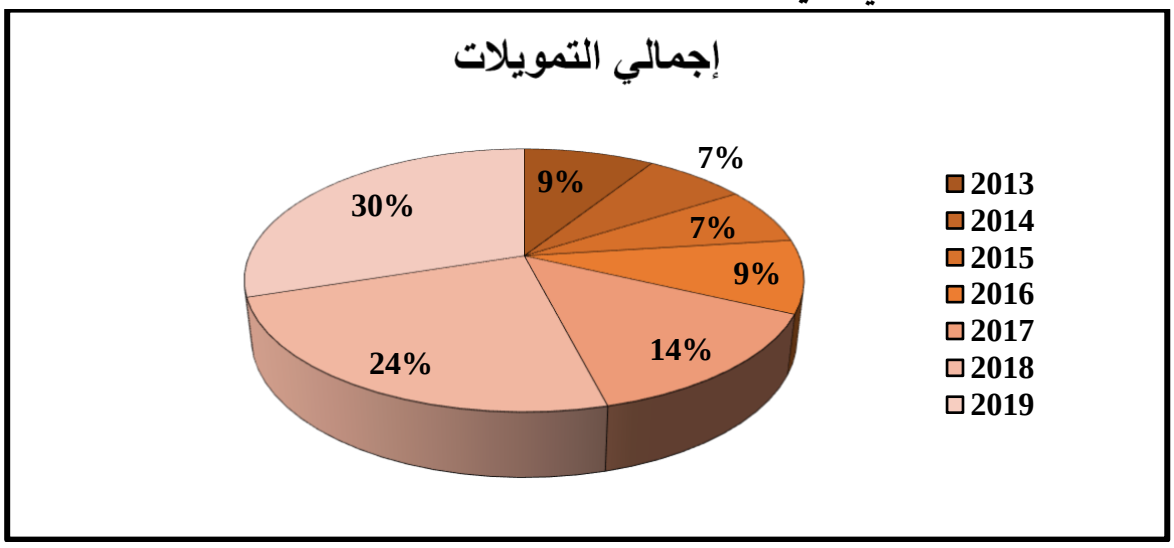

الشكل 05 :تمثيل التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة:

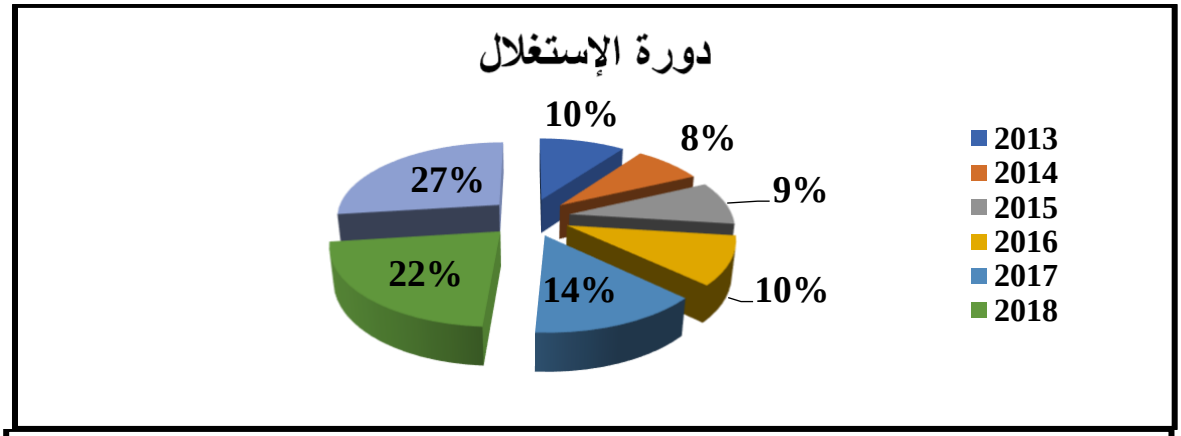

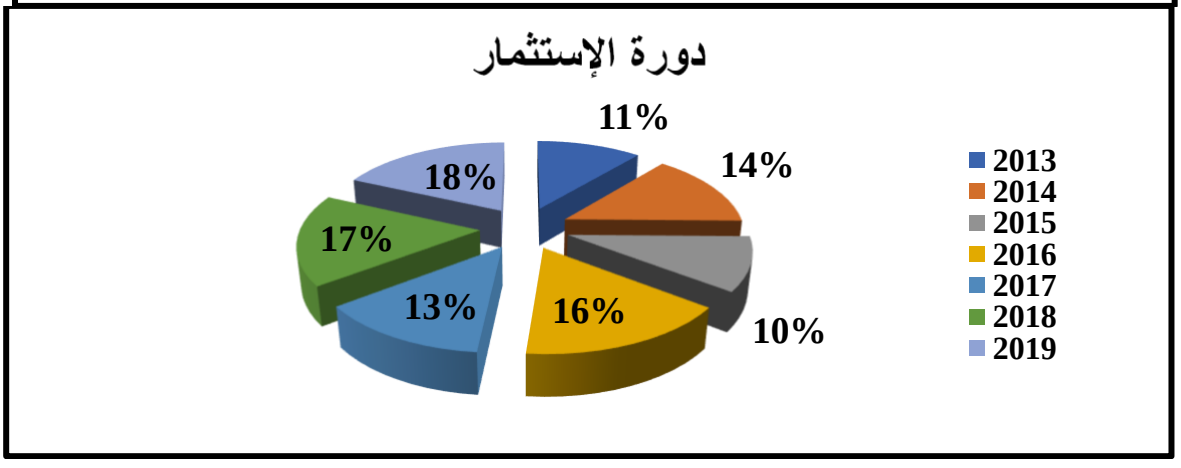

الشكل 06: الاصول المنقولة لمؤسسة خاصة

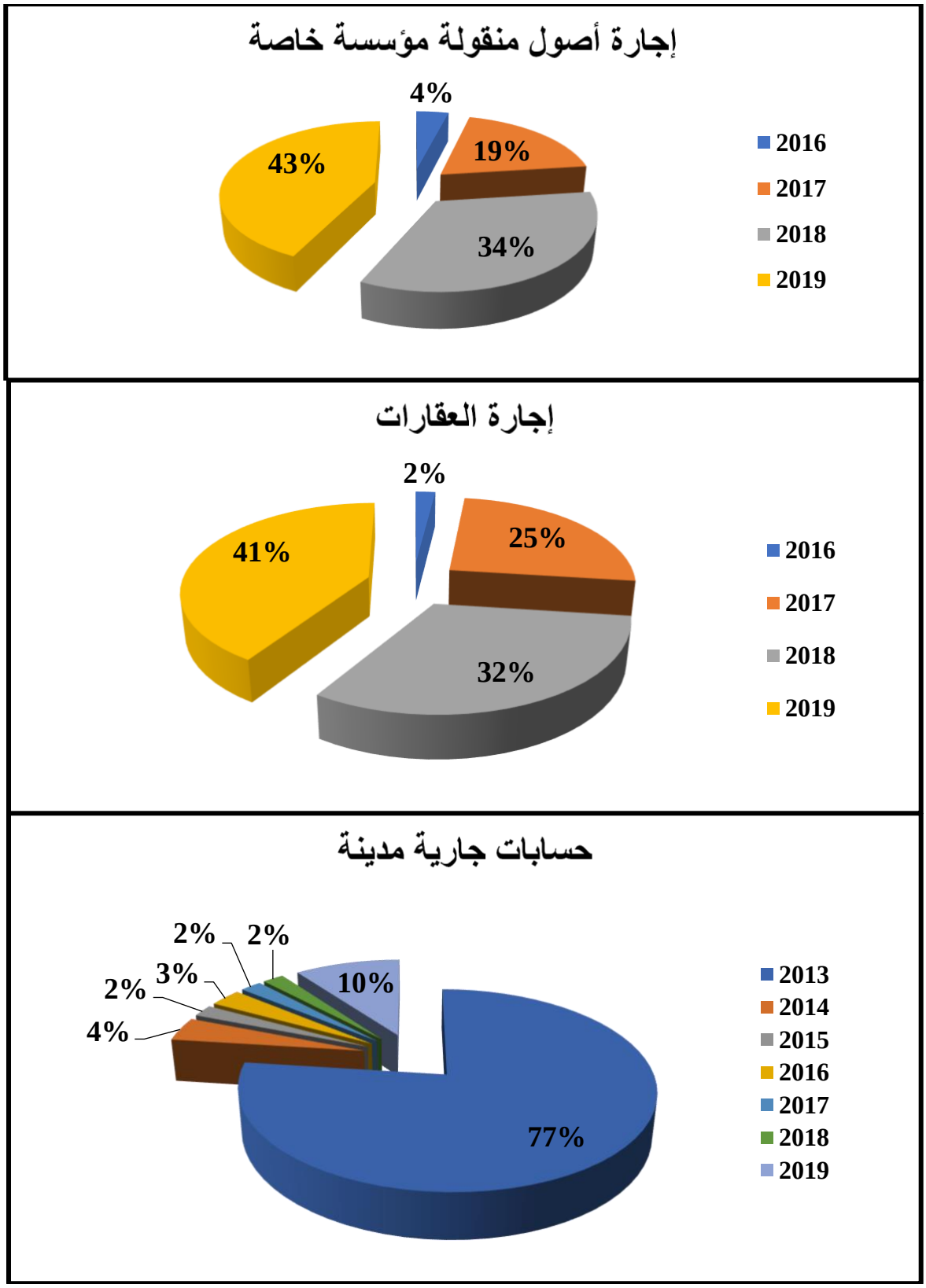

الشكل 07: التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العمومية:

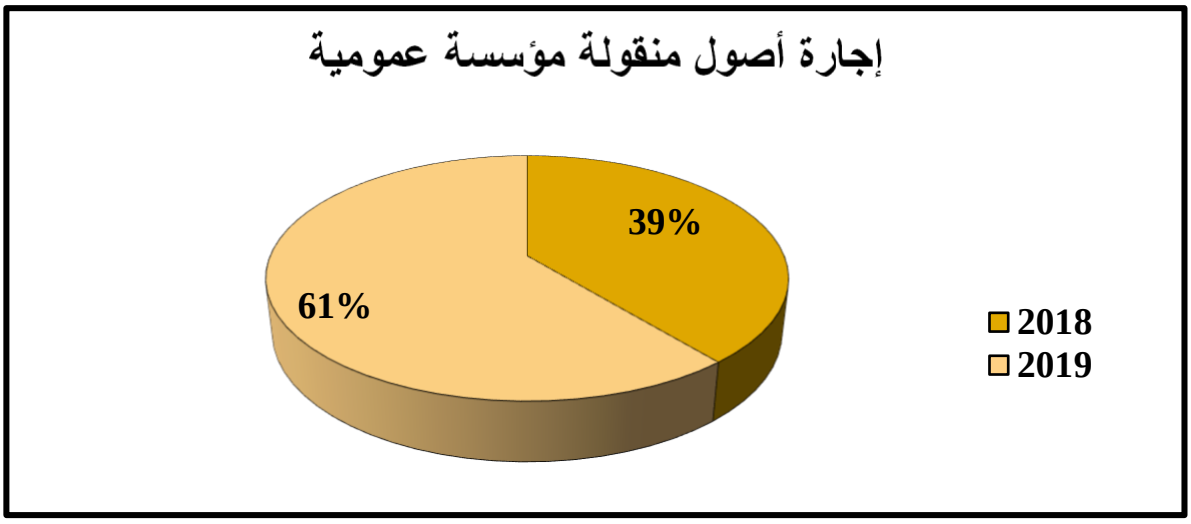

الشكل 08: التسهيلات الممنوحة للأفراد:

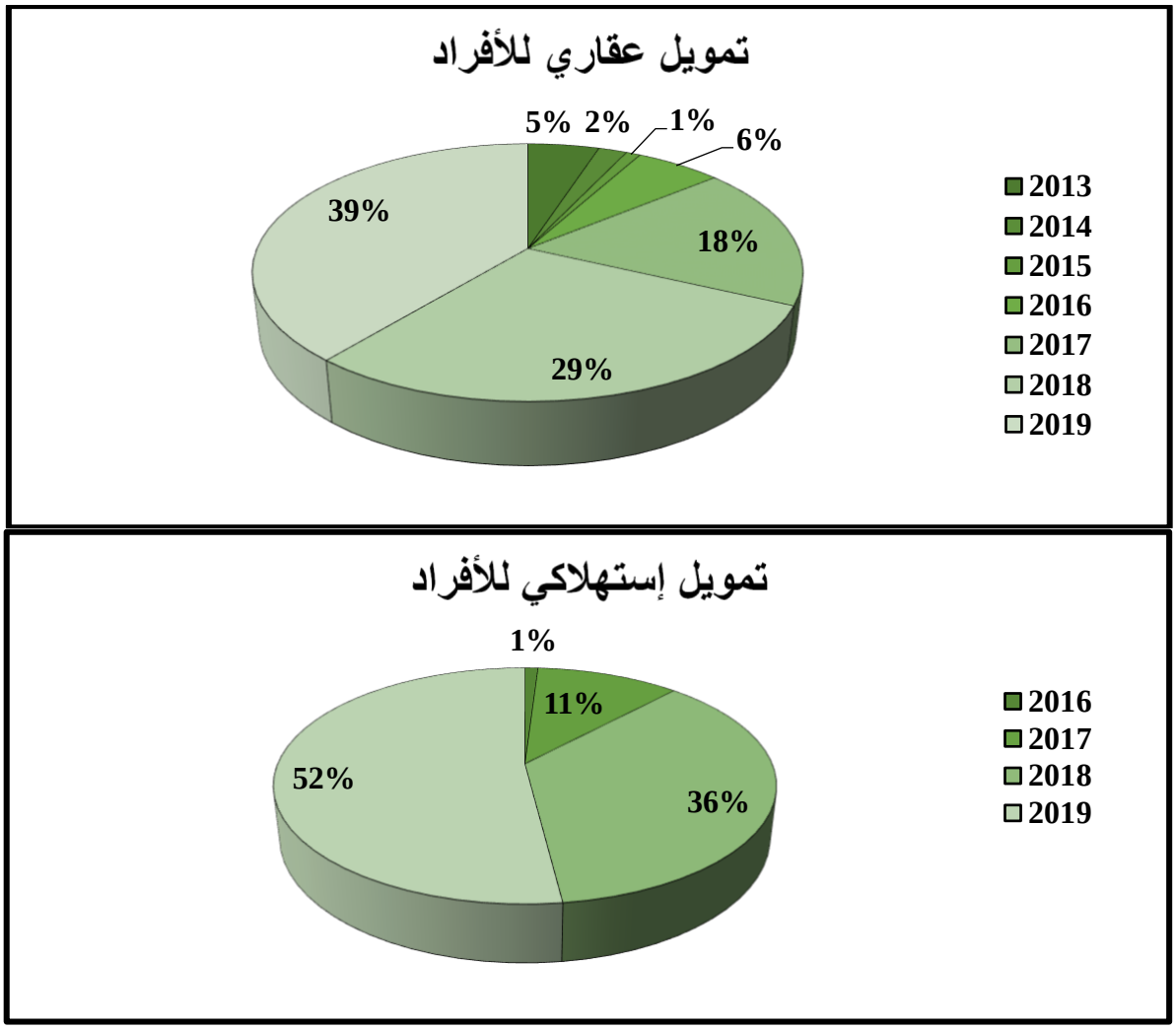

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بالتقارير المالية لمصرف السلام 2013-2019

التحليل:

يمثل كل من الجدولين والتمثيلات البيانية أعلاه تطور التسهيلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2013-2019).

حيث يبين الجدول رقم 04 التسهيلات الممنوحة والجدول رقم 05 معدلات النمو الخاصة بكل حساب إضافة لمعدلات النمو إجمالي التمويلات، أما التمثيل البياني فيوضح تطور نسب الحسابات التمويلية وإجمالي تلك التمويلات الخاصة بالمصرف خلال السبع سنوات الأخيرة.

يلاحظ من التمثيل البياني رقم 01 أن إجمالي التمويلات بلغ أكبر قيمة لها في سنة 2019 بنسبة 30 %ما يقابل 95583 آلاف دج، بمعدل نمو27% وأدنى قيمة شهدها المصرف كانت سنتي 2014 و2015 بنفس النسبة 7% قدرت ب 23939ألاف دج و21268 آلاف دج على التوالي، مع تذبذبات في السنوات الأخرى.

في سنة 2013 بلغت نسبة إجمالي التمويلات ب 9% ما يقدر ب 28774 آلاف دج ويعود ذلك للاستراتيجيات المعتمدة من طرف المصرف للترويج وزيادة عدد المتعاملين، إضافة للزيادة في عدد الودائع التي ساهمت في زيادة منح التسهيلات بذلك حقق معدل نمو معتبر 36% حسب الجدول رقم 05.

يلاحظ من التمثيل البياني رقم 02 أن المصرف يمنح التسهيلات الخاصة بالاستثمار ودورة الاستغلال بنسبة 11%، بمعدل نمو33.1% و10% معدل نمو23.9% على التوالي ويعود ذلك كونها تسمح بتوظيف وتشغيل المدخرات بأقل التكاليف وأكثر ربحية. أما عن حسابات جارية مدينة أخذت حصة الأسد بنسبة77% وذلك لكثرة طلب المتعاملين عليها فحققت معدل النمو التالي 1548.8%.

أما في سنتي 2014 و 2015 قد انخفضت كل مؤشرات المصرف و من ضمنها التمويلات و هذا ما يوضح الجدول حيث أن المصرف لم يحقق معدل نمو بل كانت القيمة بالسالب كالتالي: (17%) و (6%) على التوالي، و يعود ذلك للوضع الخارجي الوطني (أزمة البترول) التي أضعفت الاقتصاد عموما والمنظومة المصرفية خصوصا، إضافة لضعف تسيير وحوكمة الإدارة المؤقتة، و من بين الأسباب الأخرى التي جعلت هنالك تراجع في منح التمويلات كما هي موضحة في الرسم البياني حيث بلغ التمويل العقاري للأفراد 2%و 1% بانخفاض قدر ب (66%) و(35.7%) انتهاج المصرف سياسة حذرة في منح التسهيلات، والقوانين الصادرة آنذاك .

كما نلاحظ زيادة في تمويل الاستثمار من 11%إلى14%في سنة 2014 وذلك باعتبار أنها تشغيل للمدخرات بأقل التكاليف وأكثر ربحية ما أدى إلى تفضيلها من طرف المتعاملين في تلك الظروف، بعدها عاودت الانخفاض في سنة 2015 حتى بلغت 10% بسبب الانتكاسة التي مر بها المصرف وانخفاض مؤشراته.

بدأ المصرف في العودة في سنة 2016 بل وحقق معدل نمو مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ إجمالي التمويلات 9% ما يقدر ب 29337 ألاف دج، ويعود ذلك لسرعة و مرونة معالجة ملفات التمويل بسبب إعادة الهيكلة في إدارة التمويلات، تعزيز سمعة المصرف و تنشيط الجانب التجاري و التسويقي؛ التركيز على دعم الفروع و توسيع دائرة الزبائن باستقطاب متعاملين جدد متميزين، بالمقابل تنويع صيغ التمويل و التركيز على التمويلات قصيرة الأجل موزعة على عدة قطاعات وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة، إضافة للقفزة النوعية التي سجلتها عملية تمويل العقار للأفراد و الشركات الصغيرة و المتوسطة، من بين التسهيلات الممنوحة الجديدة للمؤسسات الخاصة : إجارة أصول منقولة قدرت ب 882162 آلاف دج بنسبة 4% و إجارة العقارات قدرت قيمته ب 183005 آلاف دج بنسبة 2%.

نلاحظ زيادة في تمويل الاستثمار من 16%إلى10% لكثرة طلب المتعاملين عليها وبذلك حقق معدل نمو متمثلة في 22.3%.

وفي سنة 2017 بلغ إجمالي التمويلات 14% أي 45454 الاف دج وذلك مع تحسن المحيط الخارجي (الحالة العامة للاقتصاد) وتوسيع دائرة الزبائن إضافة لولوج قطاع التجزئة والأفراد بصورة أوسع مع تحسن سمعة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم.

نلاحظ ارتفاع في نسبة إجارة أصول منقولة من 4% في سنة 2016 إلى 19% محققة بذلك معدل نمو عالي 83.3% ويعود ذلك لابرام المصرف اتفاقيات مع كبار المتعاملين، ظهور منتج جديد "منتج ليزمد"، أما عن إجارة عقارات فقد زادت نسبته من 2%إلى 25% من العام الماضي حتى 2017 حيث تم عرض خدمات جديدة في مجال العقارات مثل منتج دار السلام للسكنات الترقوية؛ وقد عرف نشاط الاعتماد الإجاري تطورا مهما.

أما عن الخدمات التي عرضها في مجال التجزئة تمثلت في التمويل الاستهلاكي للأفراد حيث ارتفع من 1% سنة 2016 إلى 11% سنة هذه السنة ويعود ذلك إلى ان المصرف قد تعاقد مع 24 مؤسسة لغرض استفادة موظفيها من خدمات موجهة للأفراد، إضافة إلى تزايد وتيرة تركيب السيارات وتوقيع 4

اتفاقيات مع موزعين محليين لسيارات مركبة محليا، والتمويل العقاري "دار السلام"؛ أيضا تم توقيع اتفاقيتين مع شركتي تامين بغرض تقديم منتجات متكاملة للمتعاملين، وبهذا حققت معدل نمو قدر ب 217.1% اي قفزة نوعية في منح التسهيلات.

واصل المصرف في التقدم و التحسن حيث ارتفع إجمالي التمويلات من 14% في سنة 2017 إلى 24% سنة 2018 ما يقابل 75340 الاف دج أي حقق معدل نمو مرتفع 66% ويعود ذلك إلى معالجة ملفات الشركات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية؛ حيث تمت زيادة في معالجة الملفات المدروسة بمعدل نمو قدره 54 % وقد تنوعت هذه الملفات ما بين استثمارية و استغلالية و هذا ما يفسر الزيادة في تمويل دورة الاستغلال حيث ارتفعت من 14% سنة 2017 إلى 22 % سنة 2018 بمعدل نمو قدره 55.6% اما عن تمويل دورة الاستثمار ارتفعت من 13%إلى 17% بمعدل نمو قدره 28.3%. أما التمويل الاستهلاكي للأفراد فقد تضاعف ثلاث مرات من 11% سنة 2017 إلى 36% سنة 2018 ويعود ذلك إلى التوسع المصرفي الذي أدى إلى جذب واستقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين حيث تم افتتاح 3 فروع في جنوب الجزائر "ورقلة، ادرار، بسكرة" وفرعين بالعاصمة "حسيبة/ سيدي يحيى" وفي شرق الجزائر "باتنة"، إضافة انه تم التعاقد مع 9 مؤسسات حكومية مع 33 اتفاقية مبرمة سابقا، حيث أصبح عدد الاتفاقيات 42، محققا بذلك معدل نمو قدره 44.4%.

وبلغ تمويل عقاري للأفراد ضعف ما كان عليه سنة 2017 حيث بلغ آنذاك 18% وفي سنة 2018 أصبح 29% وذلك لكثرة الطلب على هذا النوع من التمويل، حقق نسبة نمو 63.2%.

يتبين من الجدول والرسم البياني أعلاه أن المصرف قد حقق أعلى قيمة في إجمالي التمويلات منذ بدايته تقدر ب 95583 ألاف دج، أي بنسبة 30%، في سنة 2019 ويعود ذلك لوضع إجراءات العملية والتنظيمية الخاصة باستحداث منتجات جديدة على مستوى المصرف والمتعلقة بـ: تمويل الإجارة من الباطن لفائدة الأفراد والمؤسسات، تمويل إجارة الخدمات الموجه للمؤسسات والمهن الحرة والتجار، تمويل بصيغة المزارعة الموجه لاستئجار الأراضي الفلاحية بغية زراعتها.

إضافة لذلك تحيين الإجراءات التنظيمية لعمليات التمويل الموجهة للأفراد والمؤسسات والمهن الحرة والتجار المتمثلة فيالتمويل العقاري الموجه للأفراد "دار السلام، تمويل الاعتماد الايجاري، دليل الإجراءات العملية لمختلف الصيغ التمويلية (السلم، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، المرابحة، البيع بالتقسيط والإجارة). بذلك حقق معدل نمو معتبر 27%.

وقد انخفضت قيمة التمويلات المدروسة خلال سنة 2019 بنسبة 3 %وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف المصرف في توزيع محفظة التمويلات حيث أنه تم تأجيل مجموعة من طلبات التمويل الاستثماري وقد تم رفض تمويل عدة ملفات إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة السلامية أو سياسة المصرف.

يلاحظ من الرسم البياني رقم 03 أن التمويل الاستهلاكي للأفراد ارتفع من نسبة 36%سنة 2017 إلى نسبة 56%خلال هذه السنة أي بمعدل نمو 44.4%و ذلك كنتيجة حتمية لكفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة إلى التعبئة، وهي الإستراتيجية المعتمدة من طرف الإدارة العامة التي عملت على التعريف بالصيرفة الإسلامية من خلال مختلف منافذ الإعلام والإشهار للتعريف بالمصرف، فتح الفروع الجديدة عبر الوطن وتطوير مختلف المنتجات الموافقة للشريعة السمحة والمواتية لطلبات مختلف المتعاملين الاقتصاديين، حيث وانه تم التعاقد مع 14 مؤسسة لغرض استفادة موظفيها من خدمات المصرف الموجهة للأفراد إضافة إلى 42 اتفاقية مبرمة في السنوات السابقة ما يرفع العدد الإجمالي للاتفاقيات إلى 56 اتفاقية.

أما التمويلات العقارية فقد بلغت التمويلات العقارية الخاصة بالأفراد نسبة 39% أي ما يقابل 3029808 ألاف دج وحققت معدل نمو 348.4%مقارنة بسنة 2018 التي بلغ فيها معدل نمو 63.2%و يعود ذلك أن نشاط التمويلات العقارية للأفراد عرف تعبئة التمويلات بمختلف الصيغ المعتمدة من طرف المصرف لمجمل الطلبيات المقدمة من طرف الأفراد، حيث تم دراسة 382 ملف و تم منح تمويلات لأكثر من 294 ملف و تم إبرام عدة اتفاقيات في إطار التمويل العقاري للأفراد بين المصرف وعدة مؤسسات اقتصادية و جامعات بالموازاة مع افتتاح فروع جديدة للمصرف.

وقد بلغت التمويلات العقارية الخاصة بالشركات الخاصة 41%ما يقدر ب 5081941 آلاف دج، ما يفسر هذا أن المصرف انتهج سياسة انتقائية في مجال تمويل المرقيين العقاريين، بحيث تم الاكتفاء في التمويل بالمتعاملين التقليديين للمصرف، والذين يتميزون بالجدية والصرامة وبهذا حقق معدل نمو قدر ب 128.1%.

المطلب الثالث: إجراءات مصرف السلام–الجزائر–لتعزيز الشمول المالي

يسعى مصرف السلام –الجزائر–إلى تطبيق رؤيته الرامية إلى توفير خدماته المصرفية المتنوعة للمتعاملين الاقتصاديين في ربوع الوطن للمساهمة في بناء الحصر الاقتصادي وذلك في إطار تعزيز

الشمول المالي سنتطرق في هذا المطلب إلى أبرز الإجراءات التي تبناها المصرف لتحقيق أهدافه المسطرة.

أولا: دعم البنية التحتية

- بلغ عدد فروع المصرف 20 فرعا، يحرص المصرف على توسيع دائرة متعامليه الاقتصاديين وتقريب خدماته لكل فئات المجتمع وتغطية ما أمكن من مراكز النشاط الاقتصادي.
- زيادة عدد الموظفين في كل الفروع، حيث تم خلال سنة 2019 توظيف 96 موظفا جديدا لتغطية احتياجات الإدارات والفروع القائمة والجديدة، ليصل العدد الإجمالي للموظفين 566 موظفا.
- في مجال تطوير المهارات، تم تنظيم 92 دورة تدريبية من بينها 79 دورة تدريبية خارجية و13 دورة تدريبية داخلية خصت 1095 مشاركة للموظفين وشملت جل المواضيع ذات الاهتمام العام والمتخصص لمهن المصرف المختلف.وبخصوص تنظيم العمل، تم اقتناء نظام معلوماتي جديد لتسيير وتطوير الموارد البشرية يشتغل في شكل وحدات متوافقة تم تشغيل وحدة تسيير الرواتب وربطها بنظام المصرف ألمعلوماتي وسيتم تفعيل وحدة تطوير المهارات عن طريق إنشاء واجهة الموارد البشرية وربطها بفضاء التسيير الآلي.
- إطلاق تحديات المبيعات لخلق التنافس بين الوكالات لتحسين الأداء.
- إقامة مسابقة "الموظف المتميز" ما بين الموظفين وذلك لنشر ثقافة الجودة والتميز الإداري داخل المصرف وتحفيزهم على الانجاز والإبداع في العمل مما يحقق أهداف المصرف.
- توقيع اتفاقيات مع شركة السلامة لتأمينات بنسبة 85%سنة 2019.
- إنشاء مركز تسليم HCI لتسهيل التسليم للعملاء.
- تواجد الصرافات الآلية في مختلف أماكن ونقاط البيع.
- توفير خدمة الهاتف البنكي في الفروع حيث تم تحويل نظام الهواتف الخاصة بالمصرف من النظام التقليدي إلى النظام IP عبر أربع أرقام لحسين التواصل المرئي بين موظفي الفروع والإدارات المركزية.
- تشغيل وحدات جديدة للدفع الالكتروني TPEبمحلات تجارية.
- مواكبة تكنولوجيا العصر، تم ولولج لعالم الصيرفة الالكترونية والرقمنة غبر الخدمات المقدمة و منتجات السلام.

- يعمل المصرف على تحسين ظروف العمل لدى الموظفين بتصميم منظومة جديدة للمهن والكفاءات تسمح بإدارة المسارات المهنية وفق معايير الأداء والكفاءة المساهمة الفعلية في القيمة المضافة، بما يحفز الموظف على استغلال كل طاقته المعرفية والعلمية للتألق والتميز مع ايلاء أهمية خاصة للتدريب المستمر والتطوير الدائم للمؤهلات.
- إعداد مجموعة من النصوص التنظيمية بلغ عددها 33 نصا، تشمل الإجراءات، التعليمات، دليل المستعمل (المنتجات المصرف: الإجارة–بيع الأجل–السلم–الاستصناع–المشاركة–المضاربة)، دليل إجراء أمن نظم المعلومات، ومختلف جوانب نشاط المصرف من بينها التمويل الاستهلاكي، التمويل العقاري للأفراد، الدفع الالكتروني.

ثانيا: الحماية المالية للمستهلك والتثقيف المالي

- وضع نظام كامل وشامل لحماية المعلومات (SMSI) يوافق المعيار الدولي إيزو27001 ، هذا النظام يعتمد أساسا على وضع سياسة و إجراءات لحماية المعلومات، التوعية والتكوين، تقييم الأخطار/التحليل إدارة المخاطر حسب معيار ISO 27005، تطبيق وتشغيلSMSI استمرار المراقبة ومراجعة SMSI؛إدامة وتحسينSMSI.
- تم الشروع في الانتقال للنسخة الجديدة من البنك الرقمي المتعدد القنوات، وتم تقييس الإرسال التلقائي لإشعارات العمليات، وتحسين برنامج توزيع الأرباح وبرنامج تسيير عمليات فيزا.
- وضع نظام مركزي لمراقبة الخوادم الحساسة.
- ترقية مركز المعلوماتي الرئيسي وفق المعايير الدولية وإنشاء مركز معلوماتي متطور (DATACENTER).
- يحرص المصرف في كل سنة على وضع تحديثات جديدة تواكب التكنولوجيا والرقمنة لحماية بياناته وتسهيل الخدمات على متعامليه.
- يتم استحداث تقارير يتم إعدادها يوميا وكذا دوريا تختص الرقابة على القيود المحاسبية وكذا استغلال ملفات العمليات المدرجة في نظام المعلومات، الهدف منها توفير أعلى مستوى من الشفافية والموثوقية للمعلومات المالية المعروضة وكذا التمكين من التحليل والتدقيق في ذات المعلومات لغرض إعداد القوائم والبيانات المالية بما يساهم في إرساء مسار ومتطلبات الرقابة الداخلية في المصرف.
- يقوم المصرف بكل الافصاحات المالية القانونية وذلك لضمان امتثال المصرف للقوانين والأوامر الصادرة عن بنك الجزائر وحفاظا على مصداقية المصرف.

- إعداد مشروع تحيين الإجراء الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإحصاء التشريعات والنظم بالتنسيق مع إدارة التنظيم.
- تحسيس جميع الموظفين بالتدابير الخاصة بمكافحة تبييض الأموال، والسهر على برامج التكوين في هذا المجال.
- يوفر المصرف كل المعلومات والبيانات لمتعامليه من خلال الخدمات التي يقدمها.
- إصدار مجلة شهرية منذ سنة 2018 –مجلة السلام–للتعريف بالمصرف ومختلف نشاطات، منتجات وإنجازات المصرف على الأصعدة الاجتماعية، التجارية، المهنية، الإعلامية والتنظيمية، أي عبارة عن فضاء تواصلي يندرج ضمن إستراتيجية المصرف في الانفتاح على جميع الأطراف ذات المصلحة ترسيخا لقيم المصرف "التميز، الالتزام، التواصل" وذلك مع عامة الزملاء والمتعاملين وعامة المواطنين.
- الزيارة الميدانية للمتعاملين.
- أولى المصرف اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها وتطوير مجالها والالتزام بالمشاركة في الأنشطة وبرامج الخدمة المجتمعية.
- يوجه المصرف صرف الأموال المجنية من الرقابة الشرعية في مصارف تخدم المجتمع ومنها: التعليم، الرعاية الصحية، العمل الخيري للأيتام، نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، دعم المشاريع الصغيرة، دعم العمل التطوعي، وكذا الجمعيات المتخصصة في تقديم يد المساعدة والعون لفئات من المجتمع جد حساسة كالمرأة الجزائرية، وذوي الاحتياجات الخاصة بالتنسيق مع الجمعيات إضافة لنشر ثقافة الصيرفة والمالية الإسلامية في المجتمع.
- رعاية الملتقيات العلمية ترسيخا منه لقيم المواطنة والتكافل الاجتماعي.
- المشاركة في عدة نشاطات وتظاهرات علمية وثقافية.
- يقوم المصرف بالإقدام التجاري الفعال عن طريق التغطية الإعلامية على الوسائل التقليدية المختلفة (راديو، جرائد، تلفزيون..).
- توسيع مصرف السلام الجزائر على الشبكات الاجتماعية (فيسبوك، انستغرام، تويتر...).[1]

ثالثا: الخدمات والمنتجات المالية

- يطلق مصرف السلام الجزائر في كل مرة عدد من المنتجات الجديدة إضافة لتطوير القديمة منها.

[1] بنك السلام، الجزائر، تقارير مالية سنوية، 2019، متاحة على الموقع https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

- إطلاق الخدمات الالكترونية تتمثل في:

خدمة ما قبل التوطين، عنوان السلام مباشر، السلام سمارت banking.

- إصدار بطاقات الكترونية تتمثل في:

بطاقة الدفع الآمنة، بطاقة التوفير "أمنيتي"، بطاقة السلام فيزا مسبقة الدفع، بطاقة فيزا الذهبية، بطاقة فيزا بلاتنيوم.

- إطلاق منتجات تمويلية تتماشى مع فئات المجتمع المختلفة والمتعاملين.
- في كل مرة يقوم المصرف بتخفيف متطلبات التمويل.[1]

خلاصة الفصل الثاني:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية لمصرف السلام –الجزائر– خلال الفترة (2013–2019) و بالاعتماد على التقارير و القوائم المالية السنوية المتمثلة في ميزانيات سبع السنوات الأخيرة، إضافة للمجلات ومن خلال القيام بدراسة المعطيات و تحليلها أظهرت النتائج إن مصرف السلام –الجزائر– يقوم

[1] بنك السلام الجزائر، مجلات السلام،2019، متاح على الموقع https:/www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html

بانتهاج سياسات مختلفة سعيا منه لتحقيق الشمول المالي و تعزيزه، حيث قام المصرف باستخدام واستحداث المنتجات المالية إضافة لسياسة التوسع التي يعمل عليها دائما، وذلك نظرا لتزايد المطالب بضرورة تبني سياسات و استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي و الاستفادة منه قدر الإمكان إلا انه بالرغم من ذلك توجد العديد من المعيقات التي تحول دون ذلك.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه تفعيل دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي مع دراسة لحالة مجموعة السلام المصرفية، توصلنا قدرة الشمول المالي في المساهمة في تنمية الاقتصاد و ذلك بعد تعزيزه من طرف البنوك الإسلامية، وتكمن مساهمته في إشراك جل فئات المجتمع من الاستفادة من الخدمات المصرفية، بعث الأمان و الطمأنينة لدى الأفراد بسبب عمل المصارف بكل شفافية، تحسين الأوضاع الاجتماعية للأشخاص، وفي محالة منا للإجابة على التساؤل المطروح ضمن إشكالية البحث وهو:

كيف يتم تفعيل دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي في المصارف الإسلامية الجزائرية؟

كان من الضروري التطرف للمفاهيم الأساسية حول المصارف الإسلامية و التي تعتبر أولى الركائز التي يقوم عليها الشمول المالي، إضافة لدورها الهام في توفير مختلف الخدمات المالية التي يحتاجها و يطلبها الأفراد، إضافة إلى عملها بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، هذا الأمر الذي عزز من دورها و أهميتها في المجتمع، لأنها تحظى بالقبول العام خاصة في بلاد المسلمين الذين يخشون المعاملات الربوية.

آما بالنسبة للشمول المالي و الذي يعتبر العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية و الخاضعة لرقابة السعر والوقت المعقولين بالشكل الكافي فقد أصبحت مركز اهتمام صناع القرار لأهميتها الكبيرة ودورها الفريد في المجتمع.

كما توصلنا إلى التأثير الواضح للشمول المالي على مختلف القطاعات فالمصارف الإسلامية اليوم تأثر و تتأثر بجل التغيرات والأزمات التي تصيب المجتمع، الأمر الذي يجعل الخدمات المالية هي الأخرى مؤثر حقيقي على قطاعات الدولة المختلفة.

ودراستنا لمجموعة السلام المصرفية و التي وجدنا أنها تتميز بدرجة عالية من الإفصاح المالي والشفافية، حيث أن المصرف مستمر في إشراك عملاءه بالتقارير الشهرية والسنوية والموسمية الخاصة بالمصرف، دليل على حرصه في الإبقاء وزيادة تعامليه، إضافة أن نشاط المصرف وتعزيزه للشمول المالي والاجتهاد الدائم و المستمر منه في تطوير آليات وطرق جديدة لدعم الخدمات المالية، كاستخدام

التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، فتح فروع جديدة لتسهيل العمليات المصرفية على عملاءها، استخدام التطبيقات وغيرها من السياسات المختلفة.

أولا : نتائج الدراسة

بعد دراستنا للموضوع، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي :

– تعتبر المصارف الإسلامية من المصارف الناشطة على مستوى الجهار المصرفي، ذلك كون نشاطها يختلف عن نشاطات البنوك الأخرى، فجل معاملاتها معاملات خالية من المعاملات الربوية.

– مصادر أموال المصارف الإسلامية متنوعة مختلفة ومتزايدة وعلى قدر هذا التنوع والاختلاف والتزايد تقوم المصارف الإسلامية بجهود من أجل حسن تعبئة هذه الموارد حيث أن لكل مصدر منها طبيعة خاصة تحكمه، وشروط معينة تستدعي التعامل معه و قواعد في التوظيف والاستثمار يتعين إتباعها .

– المصرف الإسلامي من المؤسسات المالية التي يعتبرها المجتمع مشروع اجتماعي يهدف إلى الرقي فهو يسعى لتنمية موارده وقدراته بشكل يعظم كل من المردود الاقتصادي والعائد الاجتماعي في الوقت ذاته و يحقق التكافل الاجتماعي البناء ويدفع كل منهم إلى المشاركة الايجابية في دفع بعجلة التطور.

– فالأموال التي توافرت للمصرف الإسلامي لها قبل وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعية أيضا فهو يقوم بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الاجتماعية أهمها جمع وتوزيع الزكاة والقرض الحسن

– تطوير الخدمة المصرفية الإسلامية وفقا للمواصفات العالمية ومثالها البطاقات المصرفية الإسلامية بما يتوافق مع أحكام الشريعة، له فضل كبير في استقطاب أو تجميع المدخرات.

– أصبح هناك تركيز كبير على الشمول المالي خاصة في دول العالم المتخلف، ويمكننا ملاحظة هذا الاهتمام من خلال إدراج مصطلح الشمول المالي في جل التقارير الدورية للمؤسسات المالية الدولية.

– تستطيع السلطات العمومية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية بالاعتماد على تعزيز مستويات الشمول المالي.

ثانيا : مقترحات الدراسة

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم الاقتراحات التالية :

– تركيز السلطات الإشرافية في الدول العربية على تبني سياسات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية، بحيث تكون هذه السياسات أحد الدعائم الأساسية المتضمنة في استراتيجيات الشمول المالي بهدف تحفيز مزودي الخدمات المالية على التوجه نحو مستويات أكبر لتنويع المنتجات المصرفية بكلفة مقبولة بما يساعد على زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والمشروعات.

– تعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية الهادفة إلى زيادة مستويات كفاءة القطاعات المصرفية والداعمة للشمول المالي والمنافسة المصرفية، ذلك بما يشمل تطوير أنظمة الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون، وسجلات الأصول المنقولة، وتطوير نظم الإفلاس.

– اعتماد إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك بعد دراسة الإمكانات المتوفرة والتحديات و المعوقات.

– ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع، وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المصرفية.

– ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع من خلال التأكيد على ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

– التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Services Financial Digital)وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

– إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية.

– ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات و الخدمات المالية.

المراجع

قائمة المراجع

اولا–القران الكريم

1) **سورة المزمل،**
2) **سورة ص،.**

ثانيا–الحديث النبوي الشريف

/

ثالثا–الكتب

1) إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية،** ط 1، دار النفائس، عمان، 2008
2) إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وأحياء التراث،** باب الصاد، القاهرة مصر
3) حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية،** ط 1، دار المسيرة، الأردن، عمان، 2009، ص182.
4) رضا أحمد مغاوري عفيفي، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق،** الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017
5) عابد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية دراسة عملية فقهية للممارسات العملية،** ط2، الدار الجامعية، بيروت، 2007
6) عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في المصارف الإسلامية–دراسة مقارنة–،** ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
7) عائشة الشقراويالمالقي، **البنوك الإسلامية–التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق،** ط 1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000
8) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارةالإستراتيجية في البنوك الإسلامية،** ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004
9) على أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة و الاقتصاد الإسلامي،** ط 7، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002
10) فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية،** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004
11) القاضي الدكتور أحمد علي جرارات، **النظام الاقتصادي في الإسلام،** الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015/1436.
12) محمد جلا لسليمان، **الودائع الاستثمارية في البنوك لاسلامية –دراسات في الاقتصاد الإسلامي 24–،** الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة
13) محمد عثمان البشير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي،** ط 3، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007

14) محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، ط1، دار المسير، عمان، 2008

15) **محمد محمود العجلوني، "البنوك الإسلامي: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، ط1، دار المسيرة، عمان، 2008**

16) محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط2، دار المسيرة، عمان، 2008

17) محمود حسن صنوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

18) مصطفى حسين سليمان، **المعاملات المالية في الإسلام**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1410

19) مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، مصر

20) نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقه**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية

21) نور الدين عبد الكريم الكواملة، **المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط 1، دار النفائس، عمان، 2008

رابعا–الأطروحاتو المذكرات

1) أمال لمعش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012

2) غازي عبد المجيد الرقيبات، **التشريعات المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، مكتبة وائل، عمان، الأردن.

خامسا–المقالات و الابحاث المحكمة

1) أ م د نغم حسين نعمة، السيد أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية بغداد –للمدة 28-29 نوفمبر 2018-، تحت شعار "الإيداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، المجلد الثاني، رقم الإيداع 642، بغداد

2) أحمد النجارة، **البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، القاهرة ، مصر محرم 1401

3) أحمد فؤاد خليل، **اليات الشمول المالي –نحو الوصول للخدمات المالية– مجلة الدراسات المالية و المصرفية**، العدد الثالث، 2015.

4) آسيا سعدان، نصيرة محاجية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة (الجزائر، تونس والمغرب)–**، مجلة دراسات وأبحاث –المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية-، مجلد 10، العدد 3 سبتمبر 2018 السنة العاشرة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

5) بن قيدة مروان، دبوعافية رشيد، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة

6) جمال لعمارة، **اقتصاد المشاركة بديل اقتصاد السوق**، البصيرة دراسات اقتصادين مركز بحوث والدراسات الانسانية، العدد الأول، 1419

7) خليل أحمد فؤاد، **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد 03، 2015

8) السعيد بن لخضر، د صبرينة شنبي، **أهمية الشمول المالية في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربي)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بوضياف –المسيلة–، الجزائر، 2018

9) سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني –"ماس"– – القدس ورام الله–، 2016

10) صالح صالحي، **أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة' دور الصيرفة الإسلامية**، بحث مقدم خلال ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف–الجزائر، 18–20 أفريل.

11) صبرينة شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية–تعزيز الشمول المالي في جمهوريةمصر العربية–**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، مسيلة الجزائر، 2018،

12) صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي–دراسة تحليلية مقارنة–**، مجلة علمية محكمة سداسية، العدد 13، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007.

13) ضيف فضيل البسير، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد1، المجلد 6، جامعة الجلفة–الجزائر، جوان 2020

14) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية –البنك الإسلامي للتنمية–**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 66، كلية التجارة، جامعة المنصورة

15) عبد القادر برش، زينب خلدون، **الابتكار المالي في التمويل و أميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3.

16) محمد وفيق زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة البيان، العدد 306، اقتصاد، صفر 1434 / ديسمبر 2012–يناير2013

17) نعم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي التخصص الرابع، حول الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، 2018/11/28

18) وهيبة عبد الرحمان، الزهراء أوقاسم، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، المركز الجامعي تمنراست–الجزائر، 2019.

سادسا–التقارير

1) البنك الجزائر، الشمول المالي –بنك الجزائر، الجزائر، 2017

2) بنك الكويت الدولي، **الشمول المالي في دولة الكويت الأهمية والواقع**، مقارنة مؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، مايو 2017.

3) البنك المركزي المصري CBE، **الشمول المالي**، النشرة العربية للعاملين بالقطاع المالي

4) صندوق النقد العربي، **فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، 2012

5) **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، 2017

سابعا–المواقع

1) بنك السلام، الجزائر، تقارير مالية سنوية، 2019، متاحة على الموقعhttps://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

2) بنك السلام الجزائر، مجلات السلام،2019، متاح على الموقع

3) موقع بنك السلام :https:/www.alsalamalgeria.com
https:/www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html

4) سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2016، متاح على الموقع .**http/www.Micro finance Gateway.Org**،

5) **ورقة عمل حول الشمول المالي بنك الجزائر**، 2015، متاحة على الموقع www.bank-of-Algeria.dz/pdf/.،

ثامنا–المراجع باللغة الاجنبية

1) CGA PandMonetaryFund, **《 financial inclusion measurementin the arabe world》** , workingworking, p1 , January 2017

2) Kozup and Hogarth, **Financial literary Public policy and consumers self protection–More questions feweranswers**, Journal of Consumer affarms, 2008, p 42.

3) The world Bank, Global **Financial–Developmentfinancial inclusion**,

الفهارس

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين مختلف أنواع ودائع المصارف الإسلامية	20
02	تطور مجموع الميزانية لمصرف السلام خلال الفترة (2013-2019)	73
03	تطور صافي الإيرادات لمصرف السلام خلال الفترة (2013-2019)	73
04	تطور نتيجة الصافية لمصرف السلام خلال الفترة (2013-2019)	74
05	تطور حسابات الإيداع بمصرف السلام (2013-2019)	77
06	التمويلات الممنوحة للشركات	81
07	التمويلات الممنوحة للأفراد	82
08	تطور التسهيلات الممنوحة من طرف بنك السلام (2013-2019)	83
09	معدلات نمو حسابات التمويل من لمصرف السلام (2013-2019)	84

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المضاربة	22
02	أنواع المشاركة	24
03	تطور حسابات الإيداع	78
04	إجمالي تمويلات الحسابات	85
05	التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة	85
06	تسهيلات الأصول المنقولة للمؤسسات الخاصة	86
07	التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العمومية	87
08	التسهيلات الممنوحة للأفراد	87

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة.....	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد.....	07
المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية.....	08
المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية.....	08
المطلب الثاني: مزايا المصارف الإسلامية.....	12
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي.....	17
المطلب الرابع: تحديات المصارف الإسلامية.....	32
المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي في الأنظمة المصرفية.....	38
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.....	38
المطلب الثاني: الإطار المتكامل للشمول المالي.....	48
المطلب الثالث: متطلبات الشمول المالي.....	53
المطلب الرابع: تحديات الشمول المالي.....	55
المطلب الخامس : علاقة الشمول المالي بمختلف المتغيرات الاقتصادية.....	58
خلاصة الفصل	63
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	

فهرس المحتويات

تمهيد..... 65

المبحث الأول: أساسيات حول مصرف السلام–الجزائر–..... 66

المطلب الأول: التعريف بمصرف السلام–الجزائر–..... 66

المطلب الثاني: منتجات مصرف السلام –الجزائر–..... 68

المطلب الثالث: صيغ تمويل مصرف السلام –الجزائر–..... 69

المطلب الرابع: المؤشرات المالية لمصرف السلام –الجزائر–..... 73

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث الخدمات..... 75

المطلب الأول: تعزيز الشمول المالي عن طريق حسابات الإيداع..... 75

المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث القروض..... 81

المطلب الثالث: إجراءات مصرف السلام–الجزائر– لتعزيز الشمول المالي..... 92

خلاصة الفصل..... 96

خاتمة..... 98

قائمة المراجع..... 105

فهرس الجداول..... 107

فهرس الأشكال..... 108

الملاحــق..... 113

ملخص البحث..... 119

الملاحق

المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013

الوحدة: الاف دج

الأصول	الإيضاح	2013	2012
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	10 029 677	10 567 060
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	60 395	56 676
5 سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	27 530 829	20 212 187
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	6 076	17 731
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	58 657	30 478
9 أصول أخرى	6.2	10 558	64 567
10 حسابات التسوية	7.2	146 874	83 424
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظّفة			
13 الأصول الثابتة المادية	9.2	1 551 994	1 586 846
14 الأصول الثابتة غير المادية	10.2	145 689	153 554
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**39 550 749**	**32 782 523**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2015	2014
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	15 851 680	11 221 358
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	83 177	64 164
5	سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	21 268 340	22 548 034
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	199 910	105574
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	14 804	46840
9	أصول أخرى	6.2	179 282	546 281
10	حسابات التسوية	7.2	182 070	160 095
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية	9.2	2 697 882	1 487 870
14	الأصول الثابتة غير المادية	10.2	88 062	118 873
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**40 575 207**	**36 309 089**

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		53 103 919	40 575 207

أعدت البيانات المالية بآلاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي

(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2018	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 980 262	34 846 456
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	حسابات جارية لدى الهيئات المالية	2.2	276 872	848 213
5	تمويل الزبائن	3.2	75 339 606	45 454 481
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية-أصول	4.2	31 254	26 386
8	الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	123 897	61 730
9	أصول أخرى	6.2	1 185 225	335 675
10	حسابات التسوية	7.2	394 440	262 280
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	739 902	576 558
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	3 939 365	3 315 923
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	86 236	35 627
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**110 109 059**	**85 775 329**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية، أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة، أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**

البيانات المالية 2020

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		162 625 776	131 018 967

الملخص

الملخص

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول كل من المصارف الإسلامية وكذا الشمول المالي، أهميتهم ودورهم وأيضا مدى تساهم المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، فمع التطور التكنولوجي الكبير وظهور العديد من الخدمات المالية وزيادة رغبة الأفراد في تحسين مستوى الاجتماعي، زاد إلحاحهم وحاجتهم إلى طريقة مبتكرة تسهل وصول الخدمات المالية إليهم بسعر معقول ووقت قصير.

فالشمول المالي أو بعبارات أخرى الوصول إلى المنتجات المالية، وذلك بتوفير خدمات مالية منظمة وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف، أصبح يمثل اليوم بعدا هاما في إستراتيجية التطور والتنمية والتقدم بالمجتمعات و كذا التنمية المستدامة وهذا لما له من اثر في تحسين الاستقرار المالي والاجتماعي

وعليه فقد حاولنا إلى الإلمام بالمصارف الإسلامية أولا، لننتقل إلى الشمول المالي وإيجاد مختلف العلاقات بيه وبين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

ولإثراء الجانب النظري فقد قمنا بالتطرق إلى دراسة حالة مصرف السلام الجزائري، وملاحظة مدى تعزيز الشمول المالي من طرف هذا المصرف، وهذا باستعمال التقارير السنوية والشهرية التي يضعها المصرف على موقعه بصفة منتظمة.

الكلمات المفتاحية : المصارف الإسلامية، الشمول المالي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية.

Abstract

The study aims to present concepts about both Islamic banks as well as financial inclusion, their importance and role , also the extent to which Islamic banks are contributing to the promotion of financial inclusion, with great technological development and the emergence of numerous financial services and the increased desire of individuals to improve society, all of this made them increased their urgency and need for an innovative way of facilitating access to financial services at a reasonable price and short time.

Financial inclusion or in other words access to financial products, by providing structured financial services, near distance and affordability, today became an important dimension of the evolution strategy and progress in societies as well as sustainable development, which has an impact on improving financial stability as well as social stability.

So we looked at knowledge of Islamic banks first, and we went looking for financial inclusion and try to faund different relation between it and other economic's variables.

To enrich the theoretical aspect, we looked at the case study of the El Salam Banking Group , noting the extent to which financial inclusion by this bank has been enhanced, all this by using the annual and monthly reports regularly posted by the Bank on its website.

Key words: Islamic banking,financial inclusion, economic development, social development.